الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الافتراضية السورية
ماجستير التأهيل والتخصص
القانون الدولي الإنساني

أثر التدابير القسرية الانفرادية في تمويل وعمل بعض البرامج والمنظمات الإنسانية في سورية

دراسة تطبيقية على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سورية (OCHA)

The Impact of Unilateral Coercive Measures on Humanitarian Aid and Development in Syria, OCHA Syria as a Case Study

بحث قانوني مقدم استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في القانون الدولي الإنساني

إعداد الطالب

أنس عبد المنعم منصور

إشراف الأستاذ الدكتور

ياسر حسن كلزي

العام الدراسي – 2024

﴿ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾

سورة البقرة – الآية 32

شكر وتقدير

«من لا يشكر الناس لا يشكر الله»

في الشكر إقرار بعظيم الأثر، وامتنان لجهود تضافرت وسعت لإتمام أمر..

أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير للدكتور ياسر كلزي، المشرف على رسالة الماجستير، على توجيهاته السديدة وإرشاده الثمين الذي كان له بالغ الأثر في إنجاح هذه الرسالة كما أتوجه بوافر الامتنان للجامعة الافتراضية السورية بجميع كوادرها العلمية والفنية على دعمهم وإدارتهم الفعالة التي ساهمت في توفير بيئة علمية محفّزة.

شكراً لكم جميعاً على مساهمتكم القيّمة التي شكّلت حجر الأساس لهذه الدراسة.

الإهداء

إلى الغائبين الحاضرين في القلب والروح ..... إلى روح والداي

إلى صديقة الدرب وشريكة النجاح والحياة.....إلى زوجتي

الملخص باللغة العربية

يتناول هذا البحث "أثر التدابير القسرية الانفرادية في تمويل وعمل المنظمات الإنسانية في سورية" من خلال دراسة تطبيقية على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية .(OCHA) يأتي البحث في ظل الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعيشها سورية منذ ثلاثة عشر عاماً، والتي أدت إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وتفاقم معاناة الشعب في هذا السياق، فرضت دول غربية تدابير قسرية انفرادية شملت قيوداً اقتصادية وتجميداً للأصول وحظر السفر، بهدف الضغط على الحكومة السورية، إلا أن أثرها امتدّ ليشمل المنظمات الإنسانية العاملة في البلاد.

يهدف البحث إلى تقييم تأثير هذه التدابير على تمويل المنظمات الإنسانية وعلى قدرتها في تقديم المساعدات بشكل فعّال وفي الوقت المناسب ويركز البحث على عدة قطاعات إنسانية حيوية، منها التعافي المبكر وسبل العيش، والحماية والتعليم والصحة، والأمن الغذائي والزراعة، بالإضافة إلى قطاعات المأوى والمياه والصرف الصحي، وتأثيرها على عودة اللاجئين السوريين.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض الإطار النظري، ومن ثم استخدام استراتيجية مسح الواقع لجمع البيانات من خلال الاستبيانات، وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية: الأول يتناول التأصيل القانوني للتدابير القسرية الانفرادية ومفهوم المنظمات الإنسانية وآليات تمويلها، والثاني يستعرض آثار التدابير القسرية على سورية وتمويل المنظمات الإنسانية؛ والثالث يقدم دراسة تطبيقية لنتائج تأثير هذه التدابير على عمل مكتب.OCHA

تشير النتائج إلى أن التدابير القسرية انفرادية تشكل عائقاً رئيسياً أمام عمل المنظمات الإنسانية، حيث تواجه صعوبات في الحصول على الإعفاءات والتعامل مع الأطراف الثالثة مثل البنوك والموردين، مما يؤدي إلى تعطيل برامج المساعدات الإنسانية والتنموية بناءً على ذلك، تبرز الدراسة أهمية إعادة النظر في آليات تطبيق هذه التدابير وتطوير استراتيجيات تمويلية وعمليات تنسيق أكثر مرونة لضمان استمرارية المساعدات الإنسانية والتخفيف من معاناة السكان السوريين.

Abstract

This research examines "The Impact of Unilateral Coercive Measures on the Funding and Operations of Humanitarian Organizations in Syria" through a case study of the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). The study is set against the backdrop of Syria's political and economic crisis, which has persisted for thirteen years, resulting in a significant deterioration of social and economic conditions and exacerbating the suffering of the Syrian people. In this context, Western countries have imposed unilateral coercive measures—including economic sanctions, asset freezes, and travel bans—with the aim of pressuring the Syrian government. However, the adverse effects of these measures have extended to the humanitarian organizations operating in the country.

The research aims to assess the impact of these measures on the funding of humanitarian organizations and their ability to deliver timely and effective assistance. It focuses on several critical humanitarian sectors, including early recovery and livelihoods, protection, education, health, food security and agriculture, as well as shelter, water, and sanitation, in addition to examining the measures' effect on the return of Syrian refugees.

The study adopts a descriptive-analytical methodology to establish its theoretical framework, followed by a survey approach to collect data through questionnaires, with the analysis performed using SPSS software. The research is structured into three main sections: the first addresses the legal foundations of unilateral coercive measures and the concept and financing mechanisms of humanitarian organizations; the second reviews the impact of these measures on Syria and on the funding of humanitarian organizations; and the third presents an applied study of the effects on OCHA's operations.

The findings indicate that unilateral coercive measures constitute a major obstacle for humanitarian organizations, as they face challenges in obtaining exemptions and in dealing with third parties such as banks and suppliers, which disrupts humanitarian and development programs. Consequently, the study highlights the need to reconsider the implementation mechanisms of these measures and to develop more flexible financing strategies and coordination processes to ensure the continuity of humanitarian assistance and to alleviate the suffering of the Syrian population.

مقدمة :Introduction

تعيش سورية أزمة سياسية واقتصادية منذ ثلاثة عشر عاماً، ألقت بظلالها على الشعب السوري بكافة أطيافه الامر الذي أدّى الى تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وقد تزامنت هذه الأزمة مع فرض العديد من الدول الغربية تدابير قسرية أُحادية الجانب على سورية، تتضمن قيوداً اقتصادية، وتجميداً للأصول، وحظراً للسفر وبينما تهدف هذه التدابير إلى معاقبة الحكومة من وجهة نظر هذه الدول كتبرير لهذه التدابير غير المشروعية، إلا أن تأثيرها الفعلي كان سلبياً للغاية على كافة جوانب الحياة في سورية، بما في ذلك عمل المنظمات الدولية التي تلعب دورًا حيويًا في تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية للسكان المتضررين.

تناولت العديد من الدراسات تأثير التدابير القسرية الانفرادية على الوضع الإنساني والاقتصادي في سورية، تضمنت هذه الدراسات تحليلات من مراكز بحثية متنوعة مثل المركز السوري لبحوث السياسات (SCPR) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(ESCWA) ، بالإضافة إلى منظمات دولية مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(FAO) ، ومجموعة الأزمات الدولية، بالإضافة إلى دراسات أكاديمية أخرى.

تشير نتائج هذه الدراسات إلى تدهور الاقتصاد السوري بشكل كبير، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات الفقر والبطالة، كما أثّرت التدابير القسرية على البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، مما زاد من معاناة السكان، وأدى إلى زيادة معدلات الفقر والحاجة للمساعدات الإنسانية، وتؤكد الدراسات تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان وتعقيدات توصيل المساعدات الإنسانية نتيجة للتدابير القسرية أُحادية الجانب.

إن التدابير القسرية الانفرادية تشكل عائقاً كبيراً أمام عمل المنظمات الإنسانية، مما يؤثر على قدرتها على تقديم المساعدة في الوقت المناسب وبشكل فعال، وتظهر الدراسات أربع مجالات رئيسية لتأثير هذه العقوبات، وهي الصعوبات في الحصول على الإعفاءات، وعدم تعاون الأطراف الثالثة مثل البنوك والموردين، ودعم الحكومات لتنفيذ التدابير القسرية، وتقويض التقدم المحرز في بناء الثقة والعلاقات، تظهر هذه النتائج أهمية فهم جميع أصحاب المصلحة لتداعيات هذه التدابير وما تخلفه من أثر سلبي على حياة الافراد في سورية.

تعمل العديد من المنظمات الإنسانية والبرامج التابعة للأمم المتحدة في سورية لتقديم المساعدة والدعم للمدنيين المتضررين من النزاع المستمر والأزمة الإنسانية الواسعة النطاق منها، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ،منظمة الأمم المتحدة للطفولة(UNICEF) ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) وغيرها، ويعتبر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سورية (OCHA) صاحب الدور الرئيسي في تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية في سورية، مما يجعله مثالًا جيدًا لدراسة تأثير

التدابير القسرية على المساعدات الإنسانية بالإضافة لتغطيته الواسعة في مختلف المناطق المتضررة في سورية، مما يسمح بتقييم تأثير التدابير القسرية على الاستجابة الإنسانية بشكل شامل.

ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية دراسة حالة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سورية (OCHA) لتقييم أثر هذه التدابير والتحديات على تمويل المنظمات الإنسانية وآلية استجابتها للاحتياجات الإنسانية وعلى عمليات التنمية في البلاد.

إشكالية الدراسة:

تواجه المنظمات الإنسانية العاملة في سورية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تحديات كبيرة نتيجة التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على البلاد هذه التدابير، التي تشمل عقوبات اقتصادية وقيود مالية، تؤثر بشكل مباشر على تمويل هذه المنظمات وقدرتها على تقديم المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل فعّال على الرغم من أن هذه التدابير تستهدف الحكومة السورية بشكل رئيسي، إلا أن تأثيرها يمتدّ ليشمل المنظمات الإنسانية، مما يؤدي إلى تعقيدات في تنفيذ البرامج الإنسانية، وتعطيل جهود التعافي المبكر، وعرقلة عودة اللاجئين السوريين، بناءً على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة بالتساؤل الرئيسي الآتي:

"ما مدى تأثير التدابير القسرية الانفرادية على تمويل وعمل بعض البرامج والمنظمات الإنسانية في سورية "

أسئلة الدراسة:

انطلاقاً من إشكالية الدراسة يمكن صياغة أسئلة الدراسة كالآتي:

- كيف أثرت التدابير القسرية الانفرادية على تمويل قطاعات الحماية والتعليم والصحة؟
- ما هو تأثير التدابير القسرية الانفرادية على تمويل قطاعات الأمن الغذائي والزراعة؟
- ما تأثير التدابير القسرية الانفرادية على تمويل قطاعات المأوى والمياه والصرف الصحي؟
- ما تأثير التدابير القسرية الانفرادية على تمويل قطاع التعافي المبكر وسبل العيش؟
- كيف أثرت التدابير القسرية الانفرادية على عودة اللاجئين السوريين؟

أهداف الدراسة:

"دراسة العلاقة ما بين التدابير القسرية الانفرادية و تمويل المنظمات والبرامج الإنسانية العاملة في سورية".

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

سيقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيان الإطار النظري للدراسة، ومن ثم الاعتماد على استراتيجية مسح الواقع خلال فترة زمنية محددة، واستخدم الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وسيتم استخدام برنامج (SPSS) لتحليل البيانات.

خطة البحث

تم تقسيم خطة البحث إلى مبحثين رئيسين:

المبحث الأول: التأصيل القانوني للتدابير القسرية الانفرادية وأثرها على تمويل بعض البرامج والمنظمات الدولية الإنسانية في سورية.

المطلب الأول: مفهوم التدابير القسرية الانفرادية

الفرع الأول: تعريف التدابير القسرية الانفرادية

الفرع الثاني: مشروعية التدابير القسرية الانفرادية

الفرع الثالث: التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سورية والاستثناءات الممنوحة.

المطلب الثاني: أثر التدابير القسرية الانفرادية على سورية وعلى تمويل المنظمات الدولية الإنسانية في سورية

الفرع الأول: أثر التدابير القسرية الانفرادية على سورية.

الفرع الثاني: أثر التدابير القسرية الانفرادية على تمويل المنظمات الإنسانية في سورية.

المبحث الثاني: دراسة عملية –تأثير التدابير القسرية الانفرادية على المنظمات الإنسانية

المطلب الأول: منهجية الدراسة ونتائجها.

المطلب الثاني: عمليات التحليل الإحصائي للبيانات.

المطلب الثالث: تحليل النتائج والتوصيات

المبحث الأول

التأصيل القانوني للتدابير القسرية الانفرادية وأثرها على تمويل بعض البرامج والمنظمات الانسانية في سورية

إنَّ البحث في التأصـيل القانوني للتدابير القسـرية الانفرادية، يقتضـي تقسـيم هذا المبحث إلى المطلبين الأول عن مفهوم التدابير القســـرية الانفرادية والثاني يبحث في تأثير هذه التدابير على تمويل المنظمات والبرامج الإنسانية والتنموية في سورية.

المطلب الأول

مفهوم التدابير القسرية الانفرادية

خلال السنوات الأخيرة بدأت بعض الدول باستخدام منهجية جديدة لفرض "العقوبات" التي تهدف إلى الضغط على الدول المستهدفة بهذه "العقوبات" سواء لتغيير سياستها بما يتماشى مع رغبة الدول التي تفرض مثل هذه الإجراءات ، أو لمواجهة تلك الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والتي فشل مجلس الأمن الدولي في التصدي لها ، وقد تشمل هذه التدابير العقوبات التجارية، مثل الحصار ووقف التدفقات المالية والاستثمارية بين الدول المرسلة والدول المستهدفة، واستهداف كيانات معينة أو أشخاص بهذه التدابير التي يطلق عليها اسم التدابير القسرية الانفرادية.

ولأجل التعرّف على مفهوم التدابير القسرية الانفرادية، سنقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع الأول يتناول تعريف التدابير القسرية الانفرادية والثاني يبحث في مشروعية التدابير القسرية الانفرادية أما الفرع الثالث سيركز على التدابير المفروضة على سورية والاستثناءات الممنوحة للبعض منها.

الفرع الأول: تعريف التدابير القسرية الانفرادية

وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 21/27 فإن التدابير القسرية الانفرادية تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، " التدابير الاقتصادية والسياسية التي تفرضها دول أو مجموعات دول لإكراه دولة أخرى على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية بهدف حملها على إجراء تغيير محدّد في سياستها العامة"[1].

1 انظر: موقع الأمم المتحدة . مكتب المفوض السامي، ولاية المقرر الخاص المقرر الخاص المعني بالتدابير القسرية الانفرادية، الرابط https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/sr-unilateral-coercive-measures/mandate-special-rapporteur

وتعد من التدابير القسرية الانفرادية، أيّة تدابير أخرى غير التدابير التي يتخذها مجلس الأمن بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة فوحدها التدابير التي تندرج في إطار هذه المادة من الميثاق هي تدابير متعددة الأطراف من وجهة نظر الأمم المتحدة، وثمة افتراض مؤدّاه أنه بمجرد فرض مجلس الأمن عقوبات، ودون الإخلال بممارسة الحق في الدفاع عن النفس المشار إليه في المادة 51 من الميثاق، تعيّن على الدول الأعضاء الامتثال لمقرراته دون أن تضيف إلى محتواه أو تنقص منه شيئاً، عملاً بأحكام المواد 25 و48 (2) و103 من الميثاق، وهذا لا ينطبق على التدابير القسرية الانفرادية.

ويمكن أن تكون التدابير القسرية الانفرادية شاملة أو موجّهة وتعرف هذه التدابير الأخيرة أيضاً بالتدابير "الذكية"[1]، وقد اكتسبت هذه الصفة لأنها تقلل من الأضرار الجانبية إلى الحد الأدنى وخاصة من حيث تلافي المساس بحق الفئات الأفقر والأضعف في مجتمع البلد المستهدف في التمتع بحقوق الإنسان الأساسية كحق الوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والحق في الحصول على مصادر الطاقة والحق في التنمية ، أما التدابير الشاملة فتستهدف النظام الاقتصادي أو المالي للبلد برمته، وتميل إلى أن تكون عشوائية ومن ثم التأثير سلباً في حقوق الإنسان للشريحتين الأفقر والأضعف في مجتمع البلد المستهدف، وتقاس فعاليتها بمدى قدرتها على فرض تغييرات واسعة النطاق على السياسة العامة أو بمدى تعريض البلد المستهدف إلى ضائقة اقتصادية كافية لحثّ الناس على الثورة على قادتهم السياسيين.

وسواء كانت التدابير القسرية الانفرادية شاملة أو "ذكيّة"، فإنه يتعذر التوفيق بينها وبين الحق في التنمية، ولا سيما ما ورد في المادة 3 من إعلان الحق في التنمية والتي تنصُ على أنّه "من واجب الدول أن تتعاون مع بعضها البعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية"[2].

بناءً على ما سبق يمكن أن نعرّف التدابير القسرية الانفرادية بأنها الإجراءات الاقتصادية أو السياسية التي تفرضها دولة أو مجموعة دول على دولة أخرى بهدف إجبارها على تغيير سياستها العامة أو التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية. هذه التدابير تُفرض بشكل انفرادي، دون موافقة أو مشاركة من المجتمع الدولي ككل، وتختلف عن العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن الدولي بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة.

1. Thomas J. Biersteker, "Scholarly Participation in Transnational Policy Networks: The Case of Targeted Sanctions" in Mariano E. Bertucci and Abraham F. Lowenthal (eds.) Narrowing the Gap: Scholars, Policy-Makers and International Affairs (Baltimore and London, Johns Hopkins University Press, 2012).

2. إدريس الجزائري، تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثلاثون، 2015م، ص5-6.

الفرع الثاني: مشروعية التدابير القسرية الانفرادية

تُستخدم طائفة متنوعة من التعابير للإشارة إلى التدابير القسرية الانفرادية فالبعض يُطلق عليها "عقوبات" والبعض الآخر يسميها "تدابير تقييدية" وآخرون لا يزالون يستخدمون التعبيرين للدلالة على المعنى ذاته أو يستخدمونهما سوياً، كأن يقال "التدابير التقييدية (العقوبات)" ومصطلح "التدبير التقييدي" غير محمّل بنفس المعنى الأخلاقي المتمثل في العقاب الذي يدل عليه مصطلح "العقوبات" بيد أنه يتحاشى ذكر كلمة "الانفرادية" التي تثير في حدّ ذاتها مسألة مشروعية تلك التدابير لأن ما كان انفرادياً يمكن أن يكون، في بعض الظروف، مفتقراً للمشروعية أما مصطلح "التدابير القسرية الانفرادية"، فهو ينطوي، رغم ثقله، على ميزة عدم انطوائه على أي حكم مسبق بشأن أيٍّ من المسائل المثيرة للجدل بعض الشيء.

ويستخدم المقرر الخاص المعني بالآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، عبارة "بلدان المصدر" عند الإشارة إلى البلدان التي تتخذ وتطبق التدابير القسرية الانفرادية، وعبارة "البلدان المستهدفة" للدلالة على البلدان التي تستهدفها التدابير القسرية الانفرادية، سواء كانت تلك التدابير شاملة أو تستهدف قطاعاً أو مجالاً محدداً أو أشخاصاً معينين[1].

وعادةً ما يكون لمجلس الأمن السلطة المركزية في هذا الصدد غير أنَّ المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة تشير إلى التدابير القسرية التي يتخذها مجلس الأمن بأنها مجرد "تدابير" وليس "عقوبات" والقول بأن الدول يمكنها فرض "عقوبات" على دول أخرى في حين لا يفرض مجلس الأمن ذاته سوى "تدابير" تستحق بحق أن يطلق عليها "تدابير متعددة الأطراف"[2] فإن ذلك يستلزم أن تكون لقرارات الدول التي تفرض بموجبها تدابير قسرية انفرادية نفس الحجية القانونية التي تتمتع بها تدابير مجلس الأمن ويستلزم أيضاً أن يكون ثمة تسلسل هرمي بين الدول "المُعاقِبة" والدول " المُعاقَبة " وهذا يتعارض مع روح الميثاق، ولا سيّما المادة 2 (1) منه التي تشير إلى المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة [3].

و يذهب البعض إلى محاولة إضفاء المشروعية على التدابير القسرية الانفرادية ويرى فيها أداةً فعّالة للدول القوية لمواجهة التهديدات العالمية مثل الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان، لذلك يسوّغ أصحاب هذا الاتجاه استخدام التدابير القسرية الانفرادية ويُعدُّها مشروعية إذا كانت تهدف إلى تحقيق أهداف مشروعة كحماية حقوق الإنسان أو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، فهي وفقاً لذلك توفر وسيلة للدول للتصرف بسرعة وفعالية في

1. انظر: موقع الأمم المتحدة . مكتب المفوض السامي، المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، الرابط: https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/sr-unilateral-coercive-measures
2. المرجع السابق.
3. إدريس الجزائري، تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية، مرجع سابق، ص6-7.

مواجهة الأزمات الدولية، خاصة في حالات وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ووجود حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات فورية لحماية المدنيين ومنع تصعيد العنف، وفي هذه الحالات، قد يكون الاعتماد على مجلس الأمن غير فعَّال ولا سيّما عندما يكون مجلس الأمن غير قادر على التصرف بسبب اللجوء إلى استخدام حق النقض (الفيتو) أو الانقسامات السياسية، مما يعطّل اتخاذ أي إجراءات جماعية ـ كما يسوّغ البعض ـ وبالتالي، فإن اللجوء إلى التدابير القسرية الانفرادية يُعدّ أداة لدعم جهود المجتمع الدولي في تعزيز حقوق الإنسان، ويمكن استخدام هذا النوع من التدابير كوسيلة للضغط على الحكومات لإجراء إصلاحات سياسية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان بشكل عام.

وفي المقابل، ينطلق التيار المعارض لاستخدام التدابير القسرية الانفرادية في أنها رغم استهدافها الشكلي للدول والحكومات إلا أن تأثيراتها المباشرة والحقيقية لا تقع إلا على الأفراد المدنيين والمجتمعات واضعةً إياهم في حالة من العوز والمعاناة، وأن استخدام هذه التدابير يعكس شكلاً من أشكال التسلط السياسي والاقتصادي من قبل الدول القوية ضد الدول الأضعف، مما يؤدي إلى انعدام العدالة في النظام الدولي، علاوةً على ذلك، ينتقد المعارضون هذه التدابير على أساس أنها غير فعالة في تحقيق الأهداف المعلنة، وغالباً ما تفشل في إحداث التغيير السياسي المطلوب في الدولة المستهدفة.

أما ميثاق الأمم المتحدة فلا يتضمن أي نص صريح يتيح للدول الأعضاء اتخاذ تدابير قسرية دون موافقة مجلس الأمن مما يجعل التدابير القسرية الانفرادية غير مشروعة عندما تُتخذ من قبل دولة واحدة أو مجموعة من الدول بشكل انفرادي، وغياب الوضوح في هذا الجانب يفتح الباب أمام تفسيرات متباينة ويزيد من التعقيد القانوني والسياسي لهذه الممارسات، حيث تنتهك مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقاً للمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تمثل أسس وأعمدة مبادئ العلاقات الدولية الحديثة، ناهيك عن آثارها الكارثية على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في البلد المُستَهدَف.

قد يكون الخيار المفضل لإضفاء الطابع الشرعي على التدابير القسرية الانفرادية هو أن يطبق عليها النظام القانوني الخاص بالتدابير المضادة بالمعنى الوارد في مشاريع مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً التي تنص المادة 22 منها على أن صفة عدم مشروعية فعل الدولة الذي لا يكون مطابقاً للالتزام الدولي تجاه دولة أخرى، كما هي حالة التدابير القسرية الانفرادية، "تنتفي إذا كان هذا الفعل يشكِّل تدبيراً مضاداً متخذاً ضد الدولة الأخيرة وبقدر ما يكون كذلك"[1]، على أن ثمة قيود لممارسة التدابير المضادة، على النحو المنصوص عليه في المادة 50 من النص ذاته، وبالتالي تعد التدابير المضادة غير

1. انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم 10 (A/56/10).

مشروعة إذا أثرت في الالتزامات بحماية حقوق الإنسان الأساسية، أو الالتزامات ذات الطابع الإنساني التي تحظر أعمال الانتقام، أو غيرها من الالتزامات بموجب القواعد الآمرة للقانون الدولي العام.

الفرع الثالث: التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سورية والاستثناءات الممنوحة

أولاً: التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سورية:

تخضع سورية لعقوبات أمريكية منذ عام ،1979 حيث وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب على خلفية سياساتها المستمرة في دعم الإرهاب، وتواجدها العسكري في لبنان، وسعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وبرامج الصواريخ، وتفويضها لجهود الولايات المتحدة والجهود الدولية لتحقيق الاستقرار في العراق.[1]

إنَّ التدابير القسرية الانفرادية والعقوبات التي فُرضت على سورية تشكل مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية التي تهدف إلى فرض عقوبات على سورية وتحقيق أهداف سياسية معينة، تتنوع هذه التدابير والعقوبات بين العديد من النواحي، بما في ذلك[2]:

1. **العقوبات الاقتصادية:** تشمل القيود على التجارة والاستثمار مع سورية، وتجميد الأصول المالية للمسؤولين السوريين والشركات المرتبطة بهم في الخارج.
2. **القيود على الصادرات والواردات:** تشمل حظر بيع بعض السلع والتكنولوجيا التي قد تستخدم في أنشطة عسكرية أو أمنية، بالإضافة إلى قيود على استيراد بعض السلع الأساسية.
3. **العقوبات الدبلوماسية:** تشمل تجميد العلاقات الدبلوماسية، وفرض عقوبات على المسؤولين الحكوميين بما في ذلك حظر السفر والتجميد المالي.
4. **حظر توريد السلاح:** تشمل عقوبات تمنع توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الحكومة السورية أو الأطراف المتورطة في النزاع.
5. **العقوبات الإنسانية** :تشمل عقوبات تستهدف قطاعات معينة من الاقتصاد تؤثر على السكان المدنيين، مثل القيود على توريد المواد الغذائية والدواء.

ويمكن تلخيص أهم هذه التدابير القسرية والعقوبات ضمن الجدول التالي:

---

[1] SYRIA SANCTIONS PROGRAM-Office of Foreign Assets Control-https://ofac.treasury.gov/media/6531/download?inline

2. Marie-Therese Rezko- Radboud University -The Impact of Unilateral Sanction Regimes on the Humanitarian Sector: A Case Study of Syria (p 26)

الدولة	التاريخ	نوع العقوبة	سبب فرض العقوبة	ملاحظات
الولايات المتحدة الأمريكية	1979	قيود التجارة مع الولايات المتحدة – عقوبات على المسؤولين السوريين والكيانات الحكومية. – زيادة السيطرة على المعاملات المالية المتضمنة سورية من قبل البنوك الأمريكية		تم وضع سورية ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب
الولايات المتحدة الأمريكية	1986	عقوبات إدارية	اتهام بتورط سورية المباشر في محاولة تفجير طائرة إسرائيلية	
الولايات المتحدة الأمريكية	تم التوقيع في عام 2003 والتنفيذ في عام 2004	تجميد الأصول في البنوك الأمريكية منع 50 رحلة تجارية بين الولايات المتحدة وسورية. تقييد حركة الدبلوماسيين في الولايات المتحدة. حظر التصدير غير الإنساني للغذاء والأدوية من الولايات المتحدة إلى سورية.	اتهام باحتلال اللبناني نشاط اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة موقف سورية ضد الاحتلال الأمريكي للعراق.	قانون مساءلة سورية واستعادة سيادة لبنان، الذي وقعه الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش.
الولايات المتحدة الأمريكية	2011	عقوبات اقتصادية عقوبات قطاعية تستهدف قطاعات النفط، الكهرباء، تكنولوجيا المعلومات، البنوك، إلخ. عقوبات على المؤسسات التابعة للحكومة، وبعض رجال الأعمال السوريين، وشركاتهم.	بداية أزمة 2011	
الولايات المتحدة الأمريكية	2012–2019	عقوبات إضافية تستهدف المزيد من الأفراد، والشركات، والجهات ذات الصلة بسورية.	أحداث ذات صلة بأزمة 2011	
الولايات المتحدة الأمريكية	نهاية 2019	–عقوبات ثانوية جديدة تهدف إلى منع التجارة مع سورية من الدول الثالثة. – قانون قيصر الذي يسمح بمعاقبة الجهات المساعدة للحكومة السورية أو المساهمة في إعادة إعمار سورية		
الولايات المتحدة الأمريكية	2020	توقيع قانون قيصر، يُفوض بفرض عقوبات أوسع نطاقاً تستهدف الجهات الداعمة للحكومة السورية أو المشاركة في إعادة الإعمار.		

الاتحاد الأوروبي	2011	**قيود على البنوك الأوروبية** :يُحظر على البنوك الأوروبية القيام بمعاملات مالية مع سورية، بشكل خاص مع البنوك التي تم فرض عليها عقوبات. **حظر تصدير بعض السلع والخدمات** :تمنع بعض السلع والخدمات من التصدير إلى سورية. تشمل هذه السلع والخدمات وقود الطائرات، ومعدات النفط والغاز، وبعض المنتجات التكنولوجية المحددة، ومعدات وبرمجيات التتبع، بالإضافة إلى العملات النقدية، والذهب، والألماس المقدمة لمصرف سورية المركزي (سي بي إس). **عقوبات على حكومة سورية والجهات ذات الصلة :** تمتد العقوبات إلى حكومة سورية، ومسؤوليها، وقادتها العسكريين، ورجال الأعمال، والقادة السياسيين، تتضمن هذه العقوبات تجميد الأصول المملوكة في أوروبا، وفرض حظر السفر على الأفراد المعينين، وتقييد حاملي الشحن الجوي من الطيران إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، هناك قيود على القيام بأنشطة تجارية ومعاملات ذات صلة مع هذه الجهات.	أحداث ذات صلة بأزمة 2011	

الجدول رقم (1): إعداد الباحث بالاعتماد على (Rezko, 2021) و(Daher, 2020)

يلخص الجدول تاريخ ونوعية التدابير القسرية الانفرادية والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على سورية، حيث تشمل هذه التدابير والعقوبات قيوداً على التجارة، وتجميد الأصول المالية، وحظر التصدير، وعقوبات إدارية واقتصادية على الحكومة السوريّة والمسؤولين المرتبطين بها، يُعزى سبب فرض هذه العقوبات إلى اتهام سورية في أحداث مثل محاولة تفجير طائرة إسرائيلية وتدهور الأوضاع الإنسانية في البلاد، ويُشير الجدول أيضاً إلى العلاقة بأحداث الأزمة السورية التي بدأت في عام 2011.

ثانياً الاستثناءات الممنوحة:

تستخدم العديد من المصطلحات القانونية وغير القانونية للدلالة على الاستثناءات من نظم العقوبات المختلفة ووفقاً لممارسات مجلس الأمن، فإنَّ "الإعفاء" هو انحراف عن القاعدة التي فرضها نظام عقوبات الأمم المتحدة للحدّ من نطاق تدبير العقوبات من خلال تحديد الأنشطة أو الجهات الفاعلة التي لا تنطبق عليها المحظورات،

أو الأنشطة أو الجهات الفاعلة التي سيتم إعفاؤها من تدبير العقوبات وعلى هذا النحو، يشير المصطلح إلى فئة عامة تشمل الإعفاءات الإنسانية "الدائمة" وكذلك الإعفاءات التي تتطلب إما موافقة مسبقة أو إخطار[1].

وضمن هذا السياق، يمكن أن يشير "طلب الإعفاء" (المعروف أيضاً باسم الاستثناء /الإعفاء المؤقت) إلى الاستبعاد المحتمل للأنشطة أو السلع أو الجهات الفاعلة من تدبير العقوبات لمدة محددة أو لغرض إنساني معين بعد موافقة السلطة المختصة.

تمثل الاستثناءات إنجازاً مثيراً للإعجاب للتعاون بين سلطات الترخيص والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، مما سمح بإنشاء اقتطاعات الطوارئ في فترة زمنية قصيرة نسبياً مع ترك قنوات التغذية الراجعة مفتوحة. وكانت الإرشادات المصاحبة مفيدة أيضاً.

خلال سنوات الصراع في سورية شهد العمل الإنساني العديد من التحديات سواء من ناحية تأمين التمويل اللازم لدعم الأفراد من المتضررين لجهة استخدام هذه الأموال لتنفيذ الأعمال الإنسانية، وعلى الرغم من أن نظم العقوبات الأمريكية كان الأشد على سورية إلا أنَّ بعض الاستثناءات على هذه التدابير كانت تمنح من حينٍ إلى آخر وخاصةً للمناطق التي كانت تحت سيطرة نظام الأسد حيث نجد مثلاً أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) الأمريكية قد أُصدر بتاريخ12 أيار لعام 2022 الترخيص رقم22 والقاضي بالسماح ببعض الأعمال المحظورة بموجب لوائح العقوبات السورية وذلك في مناطق شمال شرق وشمال غرب سورية حيث سمح هذا الاستثناء بشراء منتجات البترول المكررة من أصل سوري للاستخدام في سورية.[2]

وفي العام 2023 وبسبب كارثة زلزال 6–شباط الذي ضرب كل من سورية وتركيا قامت بعض الدول بإصدار استثناءات على بعض نظم العقوبات وذلك بهدف تمكين المنظمات الإنسانية من الوصول إلى الأفراد المتضررين وتقديم الدعم الإنساني للمتضررين في المناطق المنكوبة حيث حددت مدة الاستثناء بفترة ستة أشهر فقط وكان الهدف من هذه الاستثناءات ضمان عدم وقوف العقوبات في طريق تقديم المساعدة الإنسانية المشروعة للشعب السوري ومن أجل تسهيل عمل المنظمات الإنسانية بما يتوافق وهذه الاستثناءات قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) الأمريكية بإصدار ورقة توجيهية تحتوي على أسئلة محددة تلقاها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية فيما يتعلق بالجهود الإنسانية في سورية ويشرح كيفية تقديم المساعدة الإنسانية المشروعة للشعب السوري وفقًا للعقوبات الأمريكية كما يوضح أيضاً أنَّه يُسمح للمؤسسات المالية بمعالجة

1. UN Sanctions and Humanitarian Action Policy Memo-Sophie Huvé and Dr Rebecca Brubaker-UN-university-https://collections.unu.edu/eserv/UNU:8748/UNSHA-PolicyMemo3.pdf
2 . GENERAL LICENSE NO. 22––OFFICE OF FOREIGN ASSETS CONTROL, https://ofac.treasury.gov/media/923101/download?inline

المعاملات المتعلقة بالأنشطة الإنسانية كما يؤكد هذا التوجيه أنه بخلاف المساعدات الإنسانية، يُسمح ببعض الأنشطة الاقتصادية في مناطق معينة غير خاضعة لسيطرة النظام[1].

بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية انتهجت كل من سويسرا و المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي نفس النهج المتعلق بمنح استثناءات على نظم العقوبات، وقد لقي اعتماد العديد من الاقتطاعات الإنسانية بموجب العديد من أنظمة العقوبات الذاتية المتعلقة بسورية – رداً على الزلزال المدمر الذي وقع في شباط/فبراير 2023 – ترحيباً قوياً من قبل المجتمع الإنساني حيث تم تصميم الاستثناءات التي اعتمدتها لتسهيل المعاملات المتعلقة بجهود الإغاثة وشراء النفط والمنتجات النفطية في سورية، لا سيّما من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية وهي تختلف من حيث نطاق الأنشطة المصرح بها، واتساع نطاق الجهات الفاعلة المشمولة، ومدتها، وقد تنوعت الاستثناءات الممنوحة للمنظمات الإنسانية وفقاً لما يلي[2]:

- الاستثناء السويسري، الذي يعفي الجهات الفاعلة الإنسانية التي تتلقى تمويلاً سويسرياً من الحظر المفروض على توفير الأصول أو الموارد الاقتصادية – بشكل مباشر أو غير مباشر – للأشخاص أو الكيانات أو الشركات الخاضعة للعقوبات لتسهيل العمل الإنساني، على نطاق واسع على أنه الأكثر فائدة بفضل إطاره الزمني المفتوح ونهجه القائم على الاحتياجات، مما يسمح بمجموعة أوسع من الأنشطة المتعلقة بالإغاثة.
- الاستثناءات الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي، الذي يسمح بالوصول إلى السلع والخدمات وتغطية جميع أنواع المساعدات الإنسانية (ليس فقط فيما يتعلق بالإغاثة من الزلزال)، على أنه أكبر مكسب من حيث تغطيته لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة.
- الاستثناء الممنوح من قبل الولايات المتحدة الأميركية ينظر إلى إدراج الجهات الفاعلة غير الأمريكية في الترخيص العام الأمريكي الأخير على أنه مفيد للغاية مقارنة بالاستثناءات السابقة وأشادت بعض البنوك باتساع ووضوح هذه الاستثناءات من حيث طمأنة القطاع المالي بأنَّ بعض المعاملات المتعلقة بالإغاثة من الزلازل في سورية مسموح بها وأشارت المنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية إلى أن عملية التحويلات المالية أصبحت أكثر سلاسة منذ الزلزال.

1. Guidance for the Provision of Humanitarian Assistance to Syria-Office of Foreign Assets Control (OFAC), https://ofac.treasury.gov/media/931236/download?inline
2. Effectiveness of Humanitarian Exceptions to Sanctions: Lessons from the Syria Earthquake-Dr. Erica Moret-Carter Center-.

وخلاصة القول، فإن أيّة تدابير قسرية أُحادية، تُفرض على بلد تتعارض بالضرورة مع بعض أحكام الشرعية الدولية لحقوق الإنسان أو مع القواعد الآمرة وغيرها من أحكام القانون العرفي وتستتبع تلك التدابير عواقب سلبية، بدرجات متفاوتة، على تمتع الأبرياء بحقوق الإنسان[1].

المطلب الثاني

أثر التدابير القسرية الانفرادية على سورية وعلى تمويل المنظمات الدولية الإنسانية في سورية

أدّت التدابير القسرية الانفرادية إلى تفاقم ضعف البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، مما أثر سلبًا على الفئات الضعيفة ورفع معدلات الفقر والعوز (ESCWA, 2016) بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسات أن العقوبات أثرت سلبًا على توصيل المساعدات الإنسانية، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وزيادة المعاناة بين السكان وأدّت العقوبات إلى انخفاض المدخلات الزراعية والمنتجات الغذائية، مما أثر سلبًا على الأمن الغذائي ورفع معدلات الجوع(تقرير صادر عن منظمة الاغذية والزراعة في سورية –2021)، ضمن هذا السياق سيتمّ البحث في الفرعين الآتيين عن أثر التدابير على سورية، وعلى تمويل المنظمات الدولية فيها.

الفرع الأول: آثار التدابير القسرية الانفرادية على سورية

لقد شهد الاقتصاد السوري تراجعاً حاداً نتيجة للتدابير القسرية، وكان لحظر تصدير النفط وتجميد الأصول المالية تأثير كبير على الإيرادات الحكومية، إذ كان الاقتصاد السوري يعتمد وبشكل كبير على صادرات النفط كما انخفضت الإيرادات بشكل حاد، مما أثرّ على قدرة الحكومة على تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية التي كانت تعتمد بالدرجة الأولى على صادرات الدولة. إضافة إلى ذلك، أدى تراجع الصادرات وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي، وتوقفت العديد من الشركات الأجنبية عن العمل في سورية، ما أدى إلى فقدان العديد من فرص العمل وزيادة معدلات البطالة والفقر[2]، كما أسفر نقص السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء، ونقص النقد الأجنبي في السوق السورية عن ارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية وزيادة أسعار المواد الأساسية، مما أثر بشكل مباشر على القوة الشرائية لليرة السورية.

---

1 . إدريس الجزائري، تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية مرجع سابق، ص5–6.

2 world bank. (2016). "the toll of war: the economic and social consequences of the conflict in syria" https://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/the-toll-of-war-the-economic-and-social-consequences-of-the-conflict-in-syria.

وذهبت "إلينا دوهان" المقررة الخاصة المعنية بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان في تقريرها بعد الانتهاء من زيارتها لسورية في عام 2023، إلى أن " الاقتصاد السوري أظهر بعد عام 2018 بعض التحسّن مع معدّلات نمو إيجابية وارتفاع مؤشرات الاقتصاد الكلي، غير أنّ تكثيف التدابير القسرية الانفرادية والقيود التجارية، والإفراط في الامتثال وسياسة تجنب الشركات والمؤسسات المالية الأجنبية للمخاطر، إضافةً إلى عدم قدرة الدولة على استغلال الكثير من أصولها الوطنية الإستراتيجية، والموارد الطبيعية وغيرها من الموارد الاقتصادية، قد أغلق كل السبل المتبقية أمام التعافي الاقتصادي. ووفقاً للبيانات والتقارير التي تلقيتُها خلال زيارتي، كان الاقتصاد رهينة لأزمة اقتصادية طويلة الأمد، وتضخّم متزايد وانخفاض متكرر في قيمة العملة الوطنية، وكُلها تآكلت إلى أن وصلت إلى مستوى انعدمت فيه كلياً القوة الشرائية للأسر، التي وجدت نفسها في حالة صراع طويلة للبقاء على قيد الحياة... ـ وتابعت القول ـ لقد قوضت العقوبات المفروضة قدرة الدولة على الاستجابة لاحتياجات السكان، ولا سيّما الفئات الأكثر ضعفاً، إذ يعيش 90% من الناس الآن تحت خط الفقر، وارتفعت الأسعار منذ عام 2019 أكثر من 800%، وخسر الناس مئات الآلاف من الوظائف بسبب دمار الصناعات، وخسارة التجارة الخارجية، وجائحة كوفيد 19"[1].

كما شهد قطاع التصدير أيضاً انكماشاً حاداً، حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن صادرات السلع انخفضت من 8,8 مليار دولار عام 2010 إلى مليار دولار فقط في عام2023[2]، ويعود هذا الانهيار في المقام الأول إلى تدمير القدرات الإنتاجية وعدم القدرة على إعادة تعويضها من خلال إعادة الإعمار والتأهيل إلى جانب القيود الموضوعة على وصول الصادرات السورية إلى الأسواق العالمية.

كان من أبرز القطاعات تأثراً بالتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سورية هو قطاع الصحة، إذ أدى نقص الأدوية والمستلزمات الطبية إلى تدهور الخدمات الصحية في سورية وواجهت المستشفيات والمراكز الطبية صعوبات كبيرة في تقديم الرعاية اللازمة للمرضى، مما زاد من معدل الوفيات والأمراض، بالإضافة إلى ذلك تأثرت البنية التحتية الطبية بشكل كبير، فقد تسببت التدابير القسرية الانفرادية في تأثير عميق ومتعدد الأوجه على القطاع الصحي في سورية، مما أضر بشدة بقدرة البلاد على تقديم الرعاية الطبية المناسبة، فقد كان القطاع الطبي في سورية قبل عام 2011 يلبي إلى حد ما احتياجات هذا القطاع، فقد كانت الإنتاجات الدوائية المحلية تلبي 87% من احتياجات البلاد وتصدَّر إلى 73 دولة ولكن بسبب زيادة فرض التدابير القسرية،

1 تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الانسان (الينا دوهان) منشور بالوثيقة رقم (a/hrc/54/23/add.1).

2 . world bank. (2024). syria economic monitor: conflict, crises, and the collapse of household welfare.

شهدت البلاد نقصاً كبيراً في الأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية، وخاصة تلك اللازمة لعلاج الأمراض المزمنة والخطرة التي كانت الحكومة السورية تقوم باستيرادها وتقديمها مجاناً للمرضى، كأدوية أمراض السرطان والتصلب اللويحي وغسيل الكلى، فبحسب بعض التقارير يعاني حوالي 6.14 بالمئة[1] من السوريين من أمراض مزمنة ونادرة بحاجة لعلاج ورعاية طبية متواصلة، على الرغم من تصريحات الدول الفارضة للتدابير القسرية الانفرادية بأن الإمدادات الطبية مستثناة من هذه التدابير لكن الواقع شهد تحديات ومعيقات كبيرة في التنفيذ وتلبية الاحتياجات.

كما أدى الوضع الاقتصادي الناجم عن التدابير القسرية الانفرادية إلى رفع تكلفة الرعاية الصحية، مما جعلها بعيدة المنال للكثيرين واضعاً آلاف العائلات في صراع القدرة على تأمين تكلفة العلاج والعمليات الجراحية، وفاقم من ذلك حالة الهجرة الجماعية للعاملين في القطاع الصحي، مما زاد من نقص الكوادر الطبية المؤهلة، حيث تقدر التقارير أن أكثر من نصف العاملين في المجال الصحي قد غادروا البلاد أو توفوا منذ عام 2011، مما أضعف بشكل كبير قدرة المنظومة الصحية وهذا ما أثبته الزلزال الذي أصاب سورية في شباط 2023 والذي عكس مدى تهالك القطاع الصحي ونقص الكوادر المؤهلة.[2]

بالإضافة إلى ذلك، كان لنقص الطاقة وانقطاع الكهرباء المتكرر آثار كارثية على القطاع الصحي، حيث تعاني المستشفيات والمراكز الصحية من انقطاعات التيار الكهربائي التي تعطل العمليات الطبية وتلحق الضرر بالمعدات الطبية، كما أن الإمدادات الكهربائية غير المنتظمة جعلت العديد من الأجهزة الطبية غير قابلة للتشغيل، مع وجود نقص حاد في المعدات الأساسية مثل أجهزة غسيل الكلى، وأجهزة التعقيم، وأجهزة التنفس الصناعي وهنا تبرز عدم القدرة على الحصول على معدات جديدة أو قطع غيار بسبب القيود التجارية والمالية، الأمر الذي جعل العديد من المرافق الصحية تكافح للحفاظ على العمليات والخدمات الصحية الأساسية.

إضافةً إلى ما سبق، فقد تأثرت صحة النساء بشكل خاص بهذه التدابير فقد أدى نقص الأدوية والمعدات الطبية اللازمة للحمل والولادة إلى زيادة مخاطر وفيات الأمهات والأطفال خاصة لحوالي أربعة ملايين امرأة ومراهقة[3]من المهجّرات داخلياً المحرومات من تلقي العناية المناسبة أثناء فترات الحمل وعمليات الولادة والرعاية اللاحقة لهما إلى جانب الخدمات المتعلقة بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي.

1 . تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الانسان (الينا دوهان)، مرجع سابق.

2. Stephan, I. (2022 ،June 11). Syria faces shortages of doctors. le monde.

3. تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الانسان (الينا دوهان) مرجع سابق.

ورغم الإمكانات الضعيفة حاولت الحكومة دعم القطاع الصحي بمساعدة بعض المنظمات الدولية العاملة في سورية (الحكومية وغير الحكومية) فقد خصصت الحكومة في عام 2021، مبلغاً قدره (300 مليار ليرة سورية) للخدمات الطبية في المستشفيات العامة، لكن هذا المبلغ غير كافٍ نظراً للارتفاع الكبير في التكاليف والتضخم الحاصل، وعلى الرغم من ارتفاع المبلغ إلى (800 مليار ليرة سورية) بحلول عام 2022، إلا أن التقديرات كانت تشير إلى أن أكثر من (1500 مليار ليرة سورية) مطلوبة لتوفير نفس مستوى الرعاية الذي كان قائماً عام 2010، فعلى سبيل المثال حتى عام 2011، كان يتم توفير علاج سرطان الأطفال مجاناً في مستشفى البيروني بدمشق، بينما الآن، بسبب ارتفاع التكاليف الطبية، يتم التنسيق لهذا العلاج من قبل منظمات أهلية (غير حكومية) من خلال التبرعات الخاصة[1]، باعتبارها تحت وزارة التعليم العالي و وزارة الصحة، تم تقليص ميزانية المستشفى وقدرتها بشكل كبير بسبب إدراج بعض الوزارات على قائمة العقوبات، وعلى الرغم من بعض الحالات التي نجحت بشكل جزئي بإيصال أجهزة للمشفى فإن الفاعلية العملية لهم لم تستمر وذلك بسبب عدم إيفاء الجهات الموردة بالقيام بأعمال الصيانة الدورية المطلوبة

الفرع الثاني: أثر التدابير القسرية الانفرادية على تمويل بعض البرامج والمنظمات الإنسانية في سورية

يعمل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(OCHA) في سورية منذ العام 2014 على تنسيق العمل الانساني في سورية من خلال إعداد خطة الاستجابة الإنسانية (HRP) والتي من خلالها يتم تحديد الاحتياجات الإنسانية من قبل الشركاء في العمل الانساني ومن ثم يتم اطلاق نداء خاص بسورية لجمع التمويل اللازم لمواجهة التحديات الإنسانية وضمن هذا السياق يُعتبر صندوق (SHF) من أهم صناديق التمويل التي تعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية إلى جانب صندوق(CERF) ومنذ العام 2014 نجحت هذه الآلية بجمع مبلغ (620) مليون دولار أميركي لصالح العمل الإنساني في سورية[2]

كما و يوضح التقرير الصادر عن مركز "كارتر" تحت عنوان" Navigating Humanitarian Exceptions to Sanctions Against Syria Challenges and Recommendations" The Carter Center -[3]October 2020 " التحديات التي تواجه الجهات الإنسانية في سورية نتيجة للعقوبات الدولية، بما في ذلك تأثير العقوبات على

1 . تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الانسان (الينا دوهان) مرجع سابق.

2. انظر: موقع الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا)، Allocations Overview | CBPF

3. The Carter Center : Navigating Humanitarian Exceptions to Sanctions Against Syria Challenges and Recommendations (October 2020), link: https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/conflict_resolution/syria-conflict/navigating-humanitarian-exceptions-in-syria-oct2020.pdf

عمل المنظمات الإنسانية وتقليص الموارد المالية المتاحة لها، مما يؤدي إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد وقد ألقت التدابير القسرية الانفرادية بآثارها على تمويل المنظمات الإنسانية من خلال فرض أنواع مختلفة من التحديات سواء المباشرة وغير المباشرة وهذا ما سيتم تسليط الضوء عليه من خلال دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة والتي تشكل تحديات كبيرة متصلة بعمليات تمويل منظمات العمل الإنساني في سورية.

أولاً: الآثار السلبية المباشرة للتدابير القسرية الانفرادية على تمويل المنظمات الإنسانية العاملة في سورية:

كشفت دراسة (Marie-Therese Rezko- Radboud Universit)[1] عن تأثير التدابير أُحادية الجانب على المنظمات الإنسانية في سورية، حيث تواجه المنظمات تحديات مالية وصعوبات بسبب العقوبات المفروضة، مما يعزز الحاجة إلى فهم تأثيرات هذه التدابير على عمل المنظمات الإنسانية.

كما يوضح التقرير الصادر عن مركز "كارتر" تحت عنوان" Navigating Humanitarian Exceptions to Sanctions Against Syria Challenges and Recommendations" The Carter Center -October 2020 " التحديات التي تواجه الجهات الإنسانية في سورية نتيجة للعقوبات الدولية، بما في ذلك تأثير العقوبات على عمل المنظمات الإنسانية وتقليص الموارد المالية المتاحة لها، مما يؤدي إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد[2].

وقد ألقت التدابير القسرية الانفرادية بآثارها على تمويل المنظمات الإنسانية من خلال فرض أنواع مختلفة من التحديات المباشرة والتي من أهمها:

- صعوبة الوصول إلى التمويل: حيث عرقلت هذه التدابير قدرة المنظمات على الوصول إلى الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريعها، حيث تواجه تحديات في تحويل الأموال عبر البنوك الدولية بسبب القيود المفروضة.
- زيادة تكاليف العمليات: أدت هذه التدابير إلى ارتفاع تكاليف العمليات اللوجستية والإدارية، مما قلل من الموارد المتاحة للمساعدات الإنسانية الفعلية.
- تقييد الوصول إلى الموارد الأساسية: القيود المفروضة على استيراد المواد الأساسية كانت تؤثر بشكل أساسي على قدرة المنظمات على توفير الإمدادات الضرورية مثل الأدوية والمعدات الطبية.

[1] https://www.researchgate.net/profile/Marie_Therese_Rezko

[2] The Carter Center : Abid.

ثانياً: الآثار السلبية غير المباشرة للتدابير على تمويل المنظمات الإنسانية العاملة في سورية (فرط الامتثال):

تترافق عادة التدابير القسرية الانفرادية بتداعيات سلبية، غالباً ما تسمى الآثار غير المقصودة، على الظروف المعيشية وحماية حقوق الإنسان ومستوى الديمقراطية في البلدان المستهدفة. دفعت المعاناة الإنسانية الواسعة النطاق التي فرضها الحصار الاقتصادي الدولي ومن بين هذه الأثار تطبيق الكيانات ذات الصلة لإجراءات شديدة الحساسية اتجاه البلدان والكيانات والافراد المستهدفة بالعقوبات وهو ما يطلق عليه فرط الامتثال.

يقصد بفرط الامتثال السلوك الذي تنتهجه الكيانات والأفراد اتجاه التدابير والعقوبات التي تفرض بحق بعض الدول أو الكيانات أو حتى الأفراد المستهدفين بإجراءات وتدابير عقابية وقد عرفت السيدة لينا دوهان المقررة الخاصة للأمم المتحدة فرط الامتثال بأنه الضوابط المفروضة ذاتياً والتي تتجاوز القيود التي تفرضها العقوبات المطبقة كجزء من عملية الابتعاد عن المخاطر، أو التقليل إلى الحد الأدنى من احتمالية حدوث انتهاكات غير مقصودة أو لتجنب مخاطر الأضرار بالسمعة أو المخاطر الأخرى على الأعمال التجارية[1].

من الناحية النظرية، تسمح جميع أنظمة العقوبات بما في ذلك أنظمة العقوبات متعددة الاطراف أو المستقلة باستمرار التجارة في السلع الأساسية ومواصلة الأنشطة الإنسانية في سورية. لكن من الناحية العملية، فقد يكون الإطار العام لمنح التراخيص في الواقع معقداً ومربكاً وغير واضح وقد تكون التكاليف المرتبطة بضامن الامتثال مرتفعة للغاية بالنسبة للعديد من المؤسسات (الربحية وغير الربحية على حد سواء) وهذا هو الحال تماماً بالنسبة للعقوبات العالمية التي باتت تتسم باستخدامها المتزايد لإجراءات مركبة ومتداخلة ، ولضمان إنفاذ نظم التدابير القسرية الانفرادية غالبا ما تلجأ الدول التي تفرض مثل هذه النظم لاستخدام وسيلتين عامتين لإنقاذ هذه التدابير وهما:

- فرض عقوبات ثانوية على المنتهكين المفترضين للجزاءات الانفرادية.
- فرض جزاءات مدنية وجزائية.

ومن المعروف ولأسباب عديدة أنَّ مثل هذه الوسائل تردع حتى التفاعلات المسموح بها مع البلدان والقطاعات والكيانات المستهدفة والأفراد المستهدفين من جانب الكيانات التي تفتقر الى الخبرة الفنية أو الموارد اللازمة لضمان الامتثال الكامل أو تلك التي تخشى عواقب الانتهاكات غير المقصودة، وقد يؤدي ذلك إلى "فرط الامتثال" بدرجة كبيرة للعقوبات الانفرادية بما في ذلك في دول ثالثة نتيجة لتطبيق العقوبات الثانوية(الجزاءات

1 . العقوبات الثانوية، والجزاءات القضائية المدنية والجنائية على الالتفاف على نظم العقوبات، وفرط الامتثال للعقوبات، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الانسان، أنظر تقرير دوهان - مجلس حقوق الانسان الدورة الحادية والخمسون.

المدنية والجزائية التي تفرض نتيجة للالتفاف على نظم العقوبات)خارج الحدود الإقليمية للدول التي تفرض هذه التدابير[1].

ويمكن تلخيص الدوافع الرئيسية لفرط الامتثال لعدة أسباب منها[2]:

أولاً : نظم العقوبات المتعددة والمعقدة وغير الواضحة وسريعة التطور والمتداخلة بالإضافة للمصطلحات والصياغة الفضفاضة وغير الواضحة والمربكة لأنظمة الجزاءات الأمر الذي يفضي إلى عدم اليقين فيما يتعلق بنطاق تطبيقها وأنواع السلوك المحظور والآثار السلبية غير المباشرة على القطاعات الحيوية في الدول المستهدفة.

ثانياً: وجود عقوبات ثانوية وجزاءات قضائية جزائية ومدنية للالتفاف على نظم العقوبات والتهديديات المباشرة بفرض عقوبات وحملات الضغوط القصوى وعدم اليقين بشأن نطاق الاستثناءات للأغراض الإنسانية وإجراءات الترخيص المعقدة لتسليم السلع الإنسانية.

ثالثاً: عبء إثبات الطابع الإنساني للأنشطة التي تقوم بها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

بالنسبة للتأثيرات غير المباشرة للتدابير القسرية أُحادية الجانب على سورية نجد أنه قد تم وضع القيود على التحويلات المصرفية المباشرة إلى سورية أو إلى البلدان المجاورة لها عبر شبكة البنوك المراسلة العالمية (correspondent global network bank) وقد أشارت تقارير إلى أن دفع أجور الموظفين والموردين المحليين أصبح بالنتيجة أكثر صعوبة وكذلك الأمر بالنسبة لإدارة البرامج وتشغيلها، في وقت زادت فيه التكاليف بشكل ملحوظ بسبب هذه اللوائح الإضافية. وفي هذا السياق قدرت دراسة أجراها فريق من كلية لندن للاقتصاد في عام 2018 أن ما يقرب من ثلث إجمالي المساعدات المالية المخصصة لسورية يخضع لحالة من التجميد الدائم بسبب الإجراءات والعقبات التي يفرضها نظام البنوك المراسلة

ولم يؤد قيام فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية(Force Task Action Financial) بتفعيل إجراءات مالية أكثر صرامة إلى تطبيق مزيد من الشفافية، بل شجع المنظمات العاملة في الشأن السوري على اللجوء إلى نظام التحويلات النقدية أو نظام الحوالة إلى جانب هذا الوضع، فإن خطر التعرض للعزل عن النظام المالي الدولي نتيجة للعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة خارج حدودها الاقليمية وهذا يؤدي بدوره الى ميل البنوك بشكل عام الى المبالغة في الامتثال للعقوبات من خلال اللجوء خطر بشكل منهجي الى فرض إجراءات

1 المرجع السابق.

2 مذكرة من الامين العام للأمم المتحدة للجمعية العامة حول تأثير العقوبات الثانوية وفرط الامتثال وحقوق الانسان. A/78/196: العقوبات الثانوية وفرط الامتثال وحقوق الإنسان – مذكرة من الأمين العامOHCHR |

و شروط أكثر وأشد تعقيداً (سواء على الافراد أو المنظمات) حتى يبقى البنك في الجانب الآمن ويتجنب التعرض إلى مجازفات، وفقاً لما ذكره موظف مسؤول عن الالتزام (service compliance) في أحد البنوك الاوروبية الخاصة، وأضاف بأن" مجرد ذكر سورية يكفي لرفع الشارة الحمراء مباشرة"

كذلك فقد وجدت العديد من المنظمات الإنسانية العاملة في سورية نفسها ضمن هذه الفئة عالية المخاطر، وبالتالي تأثرت بشكل غير متناسب بعمليات إزالة المخاطر وقد كان لهذه العمليات تداعيات خاصة على إمكانية الاستفادة من خدمات شبكة البنوك المراسلة والتي لها دور مهم في آليات وتدفقات التمويل للمنظمات وخاصة عبر الحدود حيث تعتمد العديد من المنظمات الإنسانية بشدة على شبكة البنوك المراسلة لتحويل الأموال المخصصة للمساعدات الإنسانية لتنفيذ البرامج أو دفع رواتب الموظفين في الخارج، ونظراً للتعقيدات في الإجراءات التنظيمية القائمة بين الدول، يجب أن تتأكد البنوك المراسلة من أنها لا تنخرط في تحويل الأموال غير المشروعة من المرسلين والمستلمين أو العكس من الذين لا تعرف هوياتهم وقد تختار بالنتيجة، لغرض حماية أنفسها من الوقوع في أي انتهاك، وضع حد لعلاقاتها مع البنوك التي تعمل في بيئة ذات مخاطر عالية، وهو ما كان يحدث بالفعل مع المنظمات الإنسانية العاملة في سورية حيث لم تكن سورية بالتأكيد استثناء فيما يتعلق بعمليات (إزالة المخاطر) والقيود المالية فعلى سبيل المثال، رفضت البنوك وشركات التصدير والنقل والتأمين رفضاً تاماً تقريباً مزاولة أي أعمال أو أنشطة تجارية في سورية، بما في ذلك أي أنشطة مع المنظمات المحلية) كما أدى عدم وضوح أنظمة العقوبات المختلفة المفروضة على سورية الى دفع البنوك وشركات التأمين والشحن وموردي المواد الإنسانية الأساسية الى تفضيل عدم التعامل مع أي شخص أو أي شيء له صلة بسورية.

وقد أدى هذا الوضع الى زيادة التحديات المالية و الادارية والتشغيلية للمنظمات الدولية، واضطرت المنظمات الدولية التي تتخذ من أوروبا مقراً لها الى تغير علاقاتها بانتظام مع البنوك المراسلة، حيث اضطر العديد من هذه المؤسسات الوسيطة إلى إغلاق عملياتها بشكل متزايد فيما يتعلق بسورية وقد أدى هذا في بعض الاحيان إلى وقف التحويلات من هذه الكيانات لتمويل البرامج الإنسانية وخلق تأخيرات شديدة في تنفيذها، أو أدى ببساطة الى إلغائها، و أصبح الامتثال لإجراءات والمتطلبات المصرفية أولوية متزايدة للمنظمات التي تقدم المساعدة على الأرض، مما أعاق في كثير من الاحيان قدرتها على الاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ، وقد أدى ذلك الى قيام عدد من المنظمات الإنسانية بوضع برامج المساعدة الخاصة بهم وفق أولويات الوصول مالياً، بدلا من الحاجة الإنسانية، كذلك، أدى تركيز الانشطة والبرامج الإنسانية في المناطق التي تتميز بقيود أقل /أو بيئة امتثال أقل تعقيداً في المقابل، قد يتم استبعاد المناطق الاكثر تهميشاً وما يسمى بالمناطق عالية الخطورة "الخطرة" من الدعم.

كما أعاق هذا الوضع أيضاً استعداد بعض المنظمات لتوسيع أنشطتها أو الانخراط في مبالغ أكبر من التمويل الى جانب هذا الوضع، أفاد موظفو الامتثال في المنظمات المحلية والدولية بوجود حاجة متكررة لتنظيم أو الحد من بعض العمليات خشية أن تنتهك العقوبات أو اللوائح الاخرى، على سبيل المثال، يتطلب تصدير أي عنصر يحتوي على أكثر من 10 بالمائة من أصل أميركي ترخيصاً بموجب العقوبات الامريكية مثل أجهزة الحاسوب التي تحتوي على برامج مايكروسوفت، لذا فإن فريق الامتثال سيمنع أي عملية شراء حتى يتم الحصول على الترخيص.

وفي الحالات التي يمكن فيها ترخيص السلع والتمويل، غالباً ما تكون تكاليف الترخيص أعلى من قيمة السلع والخدمات علاوة على ذلك، فإن التعريف الواسع جداً للسلع ذات الاستخدام المزدوج (بمعنى السلع التي يمكن استخدامها للأغراض السلمية والعسكرية على حد سواء) في أنظمة العقوبات في الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة يمثل مشكلة خاصة هناك حاجة الى تراخيص محددة لكل معاملة تنطوي على مثل هذه السلع، ما يؤدي الى تكاليف إضافية وصعوبات في التمويل وتأخيرات طويلة في المعالجة.

بالنسبة للمنظمات الدولية المشاركة في المبادرات الإنسانية ودعم الاستقرار، فإن هذا يعقد عملهم بشكل كبير وقد ذكر العديد من المنظمات المحلية والمنظمات الدولية الإنسانية أن نتائج العقوبات تتضمن قيوداً أكبر على التحويلات المالية، مما سيدفع بالكثير منها الى عدم المخاطرة في أي علاقات مع سورية.

أخيرا نجد أن الطبيعة المتداخلة لأنظمة العقوبات المختلفة القائمة ضد سورية، وخاصة تلك التي تفرضها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي أوجدت شكوكاً كبيرة حول كيفية الامتثال للمجموعة الواسعة من التدابير المطلوبة وفي هذا السياق فإن فشل العاملين في المجال الانساني في الامتثال لمختلف أنواع التدابير القسرية الانفرادية والتي يمكن أن يؤدي إلى الوقوع في انتهاكات مالية إجرامية أو إجرائية حال مخالفتها ولو بطريقة غير مقصودة.

المبحث الثاني

الجانب العملي للدراسة

سيتناول هذا المبحث دراسة تحليلية لمنهجية الدراسة العملية وتحليل البيانات، ونتائج الدراسة وذلك في المطالب الأتية:

المطلب الأول

منهجية الدراسة والتحليل الإحصائي للبيانات

يتضمن هذا المطلب تعريف أداة الدراسة لجمع البيانات وتعريف مجتمع وعينة الدراسة وتحديد أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في تحليل البيانات، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبيان مغلق وفق مقياس ليكرت الخماسي، وتم توزيعه على عينة ميسرة قوامها 94 فردًا من العاملين في المنظمات الدولية في سورية، وتضمن الاستبيان عدة أقسام، تغطي البيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين، بالإضافة إلى تأثير التدابير القسرية على عمليات التمويل، والاستجابة الإنسانية في مختلف القطاعات، وعودة اللاجئين، وأداء المنظمات غير الحكومية، والعلاقة بين التدابير والاستثناءات الإنسانية.

اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة للبيانات، بما في ذلك المصادر الثانوية المتمثلة في الأدبيات والدراسات السابقة، والمصادر الأولية التي تم جمعها من خلال الاستبيان. ولتحليل البيانات، تم استخدام أساليب إحصائية وصفية وتحليلية، مثل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والتوزيعات التكرارية، بالإضافة إلى اختبارات إحصائية متقدمة كاختبار t ستودنت اختبار ستودنت T المستقل معامل ألفا كرونباخ وتحليل التباين وحيد الاتجاه.

لضمان جودة الدراسة، تم التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة وقد أظهرت النتائج وجود ارتباط دال إحصائيًا بين عبارات الاستبيان ومحاور الدراسة، بالإضافة إلى معاملات ثبات عالية ومقبولة وفقًا لمعيار ألفا كرونباخ – الملحق رقم (1) كما سيتم تناول تحليل لإجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان، بهدف توصيف أفراد العينة والإجابة على تساؤلات البحث، وفقًا للجداول المفصلة في الملحق رقم (2).

أولاً: توصيف أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الديمغرافية:

تم توصيف أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الديمغرافية باستخدام التكرارات والنسب المئوية كما في الجداول

أ. متغير الجنس: يظهر التوزيع التكراري النسبي لعينة الدراسة حسب الجنس أن غالبية الإداريين العاملين في المنظمات الدولية في سورية هم من الذكور بنسبة (68.1%) ويليهم الاناث بنسبة (31.9%) مما يدل على المساهمة الايجابية للإناث بالعمل في المنظمات الدولية في سورية

ب. متغير العمر: يظهر التوزيع التكراري النسبي لعينة الدراسة حسب متغير العمر أن غالبية الإداريين العاملين في المنظمات الدولية في سورية هم من الفئة العمرية (من35-44 سنة) بنسبة (50%) ويليهم الفئة العمرية (من45-54 سنة) بنسبة (21.3%) ثم الفئة العمرية (من55-64سنة) بنسبة (16%) ثم تأتي الفئة العمرية (من 25-34 سنة) بنسبة (9.6%)،ثم يليهم الفئة العمرية (65 سنة فأكثر) بنسبة بلغت(2.1%) وأخيرا الفئة (أقل من 25 سنة) بنسبة (1.1%) مما يدل على حرص إدارة المنظمات الدولية في سورية على تطبيق سياسة التنوع والاستقطاب في العمل.

ج. متغير سنوات الخبرة: يظهر التوزيع التكراري النسبي لعينة الدراسة حسب سنوات الخبرة أن غالبية الإداريين العاملين في المنظمات الدولية في سورية لديهم خبرة عمل في القطاع الإنساني لأكثر من 5 سنوات بنسبة (92.6%) ويليهم الخبرة ما بين (3-5) سنة بنسبة (5.3%)، وأخيراً خبرة ما بين (1-3سنوات) وخبرة أقل من سنة بنفس النسبة حيث بلغت كل منها (1.1%)، وتدل هذه النسب على الخبرة الجيدة للإداريين العاملين في المنظمات الدولية في سورية مما يؤكد على تطبيق سياسة الاستقطاب من حيث الخبرة بالعمل في هذه المنظمات.

د. متغير المنصب الوظيفي: يظهر التوزيع التكراري النسبي لعينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي أن غالبية الإداريين العاملين في المنظمات الدولية في سورية بمنصب وظيفي Program Staff بنسبة (42.6%) ويليهم الإداريين العاملين بمنصب Management بنسبة (36.2%) ثم الإداريين العاملين بمنصب بنسبة (16%) ، وأخيراً الإداريين العاملين بالمناصب التالية (Operation-Area Office- Management Support Staff - Supply Chain Officer-Supply & Logistics) كل منها بنسبة (1.1%).

ثانياً: الإجابة على تساؤلات البحث :

سيتم الاجابة على تساؤلات البحث باستخدام الإحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة وفق الخطوات التالية:

1. التساؤل الأول: هل هناك اتجاه سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية؟

تبين من جدول[1] اختبار ستودنت لمتوسط عينة واحدة مقارنة بالمتوسط الحيادي لمقياس ليكرت الخماسي البالغ (3) أن التقييم كان كما يلي:

- تبين أن هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية على قيم مرتفعة للمتوسطات الحسابية، أي أن معظم المستقصى آراؤهم من أفراد عينة البحث أجابوا بالموافقة على الدور السلبي لكل من عبارات التدابير القسرية الانفرادية على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية.
- وقد بلغ المتوسط الكلي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية (4.25) درجة على مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري منخفض بلغت قيمته (0.579) يدل على تجانس إجابات أفراد عينة البحث على هذا التقييم، مما يدل على وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية.

2. التساؤل الثاني: هل هناك اتجاه سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية حسب القطاع؟

ويتفرع عن هذا التساؤل ثمانية تساؤلات فرعية:

1) هل هناك اتجاه سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الحماية؟

[1] . انظر في الملاحق : الجدول رقم 8 الإحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الرئيس الأول.

يظهر جدول[1] اختبار ستودنت لمتوسط عينة واحدة مقارنة بالمتوسط الحيادي لمقياس ليكرت الخماسي البالغ (3) ما يلي:

تبين أن هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الحماية حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الحماية على قيم مرتفعة للمتوسطات الحسابية، أي أن معظم المستقصى آراؤهم من أفراد عينة البحث أجابوا بالموافقة على الدور السلبي لكل من عبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الحماية.

وقد بلغ المتوسط الكلي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الحماية (4) درجة على مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري منخفض بلغت قيمته (0.745) يدل على تجانس إجابات أفراد عينة البحث على هذا التقييم، مما يدل على وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الحماية.

2) هل هناك اتجاه سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعافي المبكر وسُبل العيش؟

يظهر جدول اختبار ستودنت لمتوسط عينة واحدة مقارنة بالمتوسط الحيادي لمقياس ليكرت الخماسي البالغ (3) ما يلي :

تبين أن هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعافي المبكر وسُبل العيش حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعافي المبكر وسُبل العيش على قيم مرتفعة للمتوسطات الحسابية ، أي أن معظم المستقصى آراؤهم من أفراد عينة البحث أجابوا بالموافقة على الدور السلبي لكل من عبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعافي المبكر وسُبل العيش.

وقد بلغ المتوسط الكلي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعافي المبكر وسُبل العيش (4.39) درجة على مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري منخفض بلغت قيمته (0.655)

[1] . انظر في الملاحق : الجدول رقم 10 إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الفرعي الثاني

يدل على تجانس إجابات أفراد عينة البحث على هذا التقييم، مما يدل على وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعافي المبكر وسُبل العيش.

3) هل هناك اتجاه سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعليم؟

يظهر جدول[1] اختبار ستودنت لمتوسط عينة واحدة مقارنة بالمتوسط الحيادي لمقياس ليكرت الخماسي البالغ (3) ما يلي:

تبين أن هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعليم حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعليم على قيم مرتفعة للمتوسطات الحسابية، أي أن معظم المستقصى آراؤهم من أفراد عينة البحث أجابوا بالموافقة على الدور السلبي لكل من عبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعليم.

وقد بلغ المتوسط الكلي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعليم (4.10) درجة على مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري منخفض بلغت قيمته (0.771) يدل على تجانس إجابات أفراد عينة البحث على هذا التقييم، مما يدل على وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعليم.

4) هل هناك اتجاه سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الأمن الغذائي والزراعة؟

يظهر جدول اختبار ستودنت لمتوسط عينة واحدة مقارنة بالمتوسط الحيادي لمقياس ليكرت الخماسي البالغ (3) ما يلي:

تبين أن هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الأمن الغذائي والزراعة حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الأمن الغذائي والزراعة على قيم مرتفعة للمتوسطات الحسابية، أي أن معظم المستقصى آراؤهم من أفراد عينة البحث أجابوا بالموافقة على الدور السلبي لكل من عبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الأمن الغذائي والزراعة.

[1] . انظر في الملاحق : الجدول رقم 12 إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الفرعي الرابع.

وقد بلغ المتوسط الكلي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الأمن الغذائي والزراعة (4.30) درجة على مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري منخفض بلغت قيمته (0.721) يدل على تجانس إجابات أفراد عينة البحث على هذا التقييم، مما يدل على وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الأمن الغذائي والزراعة.

5) هل هناك اتجاه سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الصحة؟

يظهر جدول[1] اختبار ستودنت لمتوسط عينة واحدة مقارنة بالمتوسط الحيادي لمقياس ليكرت الخماسي البالغ (3) ما يلي:

تبين أن هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الصحة حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الصحة على قيم مرتفعة للمتوسطات الحسابية، أي أن معظم المستقصى آراؤهم من أفراد عينة البحث أجابوا بالموافقة على الدور السلبي لكل من عبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الصحة.

وقد بلغ المتوسط الكلي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الصحة (4.40) درجة على مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري منخفض بلغت قيمته (0.723) يدل على تجانس إجابات أفراد عينة البحث على هذا التقييم، مما يدل على وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الصحة.

6) هل هناك اتجاه سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التغذية؟

يظهر جدول اختبار ستودنت لمتوسط عينة واحدة مقارنة بالمتوسط الحيادي لمقياس ليكرت الخماسي البالغ (3) ما يلي :

تبين أن هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التغذية حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التغذية على قيم مرتفعة للمتوسطات الحسابية، أي أن معظم المستقصى

[1] . انظر في الملاحق: الجدول رقم 14 إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الفرعي السادس

آراؤهم من أفراد عينة البحث أجابوا بالموافقة على الدور السلبي لكل من عبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التغذية.

وقد بلغ المتوسط الكلي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التغذية (4.16) درجة على مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري منخفض بلغت قيمته (0.783) يدل على تجانس إجابات أفراد عينة البحث على هذا التقييم ، مما يدل على وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التغذية.

7) هل هناك اتجاه سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المأوى والمواد غير الغذائية (NFIs) ؟

يظهر جدول[1] اختبار ستودنت لمتوسط عينة واحدة مقارنة بالمتوسط الحيادي لمقياس ليكرت الخماسي البالغ (3) ما يلي :

تبين أن هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المأوى والمواد غير الغذائية (NFIs) حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المأوى والمواد غير الغذائية (NFIs) على قيم مرتفعة للمتوسطات الحسابية ، أي أن معظم المستقصى آراؤهم من أفراد عينة البحث أجابوا بالموافقة على الدور السلبي لكل من عبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المأوى والمواد غير الغذائية (NFIs).

وقد بلغ المتوسط الكلي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المأوى والمواد غير الغذائية (NFIs) (4.08) درجة على مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري منخفض نسبيا بلغت قيمته (0.897) يدل على تجانس إجابات أفراد عينة البحث على هذا التقييم، مما يدل على وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المأوى والمواد غير الغذائية (NFIs).

8) هل هناك اتجاه سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي(WASH) ؟

1 . انظر في الملاحق: الجدول رقم (15) إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الفرعي السابع

يظهر جدول[1] اختبار ستودنت لمتوسط عينة واحدة مقارنة بالمتوسط الحيادي لمقياس ليكرت الخماسي البالغ (3) ما يلي :

تبين أن هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي (WASH) حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي (WASH) على قيم مرتفعة للمتوسطات الحسابية ، أي أن معظم المستقصى آراؤهم من أفراد عينة البحث أجابوا بالموافقة على الدور السلبي لكل من عبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي (WASH).

وقد بلغ المتوسط الكلي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي (WASH) (4.22) درجة على مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري منخفض بلغت قيمته (0.754) يدل على تجانس إجابات أفراد عينة البحث على هذا التقييم ، مما يدل على وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي (WASH).

3. التساؤل الثالث: هل هناك أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على عودة اللاجئين السوريين إلى سورية؟

يظهر جدول[2] اختبار ستودنت لمتوسط عينة واحدة مقارنة بالمتوسط الحيادي لمقياس ليكرت الخماسي البالغ (3) ما يلي:

تبين أن هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على عودة اللاجئين السوريين إلى سورية حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على عودة اللاجئين السوريين إلى سورية على قيم مرتفعة للمتوسطات الحسابية، أي أن معظم المستقصى آراؤهم من أفراد عينة البحث أجابوا بالموافقة على الدور السلبي لكل من عبارات التدابير القسرية الانفرادية على عودة اللاجئين السوريين إلى سورية.

1 . انظر في الملاحق: الجدول رقم 16 إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الفرعي الثامن.

2 . انظر في الملاحق: الجدول رقم 17)) إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الرئيس الثالث.

وقد بلغ المتوسط الكلي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على عودة اللاجئين السوريين إلى سورية (4.15) درجة على مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري منخفض نسبيا بلغت قيمته (0.803) يدل على تجانس إجابات أفراد عينة البحث على هذا التقييم، مما يدل على وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على عودة اللاجئين السوريين إلى سورية.

4. التساؤل الرابع: هل هناك اتجاه سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على أداء المنظمات غير الحكومية في سورية؟

يظهر جدول[1] اختبار ستودنت لمتوسط عينة واحدة مقارنة بالمتوسط الحيادي لمقياس ليكرت الخماسي البالغ (3) ما يلي:

تبين أن هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على أداء المنظمات غير الحكومية في سورية حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على أداء المنظمات غير الحكومية في سورية على قيم مرتفعة للمتوسطات الحسابية، أي أن معظم المستقصى آراؤهم من أفراد عينة البحث أجابوا بالموافقة على الدور السلبي لكل من عبارات التدابير القسرية الانفرادية على أداء المنظمات غير الحكومية في سورية.

وقد بلغ المتوسط الكلي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على أداء المنظمات غير الحكومية في سورية (4.20) درجة على مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري منخفض بلغت قيمته (0.751) يدل على تجانس إجابات أفراد عينة البحث على هذا التقييم، مما يدل على وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على أداء المنظمات غير الحكومية في سورية.

5. التساؤل الخامس: هل هناك علاقة بين التدابير القسرية الانفرادية والاستثناءات الإنسانية في سورية؟

اختبار ستودنت[2] لمتوسط عينة واحدة مقارنة بالمتوسط الحيادي لمقياس ليكرت الخماسي البالغ (3) يوضح ما يلي:

هناك علاقة بين التدابير القسرية الانفرادية والاستثناءات الإنسانية في سورية حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود علاقة بين التدابير القسرية الانفرادية والاستثناءات الإنسانية في سورية على قيم مرتفعة

1 . انظر في الملاحق: الجدول رقم 18 إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الرئيس الرابع

2 . انظر في الملاحق: الجدول رقم 19 إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الرئيس الخامس

للمتوسطات الحسابية، أي أن معظم المستقصى آراؤهم من أفراد عينة البحث أجابوا بالموافقة على غالبية عبارات العلاقة بين التدابير القسرية الانفرادية والاستثناءات الإنسانية في سورية.

في حين حصلت العبارات التالية: (هل تعتقد ان أصحاب الشأن في المنظمات الإنسانية في سورية على علم ومعرفة بوجود نظام استثناءات من التدابير القسرية الانفرادية الجانب خاص بالاستجابة الإنسانية – الاستثناءات الإنسانية المقدمة ضمن إطارات التدابير القسرية الانفرادية تسهل بشكل فعّال تقديم المساعدات الإنسانية للفئات الهشة في سورية – للتدابير القسرية الأحادية الجانب أثر كبير على كفاءة وفعالية تقديم المساعدات في سورية، حتى مع وجود الاستثناءات الإنسانية) على مستوى متوسط ضعيف أي أن معظم أفراد عينة الدراسة أجابوا بالحياد على هذه العبارات.

وقد بلغ المتوسط الكلي للعلاقة بين التدابير القسرية الانفرادية والاستثناءات الإنسانية في سورية (3.68) درجة على مقياس ليكرت الخماسي بانحراف معياري منخفض بلغت قيمته (0.605) يدل على تجانس إجابات أفراد عينة البحث على هذا التقييم.

ترتيب أثر التدابير القسرية الانفرادية الجانب على الاستجابة الإنسانية حسب القطاع:

من خلال تحليل العينة المستهدفة[1] يظهر أن أكبر تأثيرات التدابير القسرية الانفرادية الجانب على الاستجابة الإنسانية كانت في قطاع الصحة بأعلى أهمية نسبية بلغت (88%) بمستوى مرتفع وتدل على الأثر السلبي الكبير للتدابير القسرية أحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية كانت في قطاع الصحة، ويليه بالمرتبة الثانية قطاع التعافي المبكر وسُبل العيش بأهمية نسبية بلغت (87.8%) بمستوى مرتفع، ويليه بالمرتبة الثالثة قطاع الأمن الغذائي والزراعة بأهمية نسبية بلغت (86%) بمستوى مرتفع ،ثم يأتي بالمرتبة الرابعة قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي (WASH) بأهمية نسبية بلغت (84.4%) بمستوى مرتفع ،وبالمرتبة الخامسة قطاع التغذية بأهمية نسبية بلغت (83.2%) بمستوى مرتفع ، ثم بالمرتبة السادسة قطاع التعليم بأهمية نسبية بلغت (82%) بمستوى مرتفع ،أما بالمرتبة السابعة يأتي قطاع المأوى والمواد غير الغذائية (NFIs) بأهمية نسبية بلغت (81%) بمستوى مرتفع ،وأخيراً بالمرتبة الثامنة قطاع الحماية بأهمية نسبية بلغت (80%) بمستوى مرتفع.

ترتيب محاور الدراسة من حيث المستوى:

[1] . انظر في الملاحق: الجدول رقم 20 لإحصائيات الوصفية لترتيب قطاعات المحور الثاني

من خلال تحليل العينة المستهدفة[1] يظهر أن أعلى تأثيرات التدابير القسرية الانفرادية من حيث المستوى كان أثرها على تمويل المنظمات الإنسانية العاملة في سورية بأعلى أهمية نسبية بلغت (85%) وتدل على مستوى الأثر السلبي المرتفع للتدابير القسرية أحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية ، ويليه بالمرتبة الثانية أثر التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية حسب القطاع بأهمية نسبية بلغت (84.8%) بمستوى مرتفع، ثم بالمرتبة الثالثة أثر التدابير القسرية الانفرادية على أداء المنظمات غير الحكومية في سورية بأهمية نسبية بلغت (84%) بمستوى مرتفع، وبالمرتبة الرابعة أثر التدابير القسرية الانفرادية على عودة اللاجئين السوريين إلى سورية بأهمية نسبية بلغت (83%) بمستوى مرتفع، وأخيرا بالمرتبة الخامسة العلاقة بين التدابير القسرية الانفرادية والاستثناءات الإنسانية في سورية بأهمية نسبية بلغت (73.6%) بمستوى مرتفع.

المطلب الثاني

نتائج الدراسة العملية

اولا: نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

1. هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية على قيم مرتفعة. مما يشير إلى أن هذه التدابير تجعل الوصول إلى التمويل أكثر صعوبة. هذا التأثير يمتد إلى عرقلة تدفق الأموال من المانحين الدوليين أو المنظمات المانحة، مما يعيق قدرة المنظمات على تنفيذ مشاريعها الإنسانية في سورية.
2. وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية. أن هذا الاتجاه السلبي يُظهر أن هناك توافقًا عامًا بين المشاركين في الدراسة على أن التدابير القسرية الانفرادية تؤثر بشكل سلبي على العمليات التمويلية. تدابير مثل العقوبات الاقتصادية أو القيود المصرفية تتسبب في تعقيد عمل المنظمات الإنسانية، مما يؤثر على قدرتها في إدارة الموارد المالية بفعالية.

[1] . انظر في الملاحق: الجدول رقم 21 الإحصائيات الوصفية لترتيب محاور الدراسة

3. هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الحماية حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الحماية على قيم مرتفعة. مما يشير إلى أن العقوبات والقيود قد تجعل من الصعب تقديم الحماية للمجتمعات المتضررة، مثل توفير مأوى آمن أو حماية حقوق الأفراد.
4. وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الحماية، هذا الاتجاه يعكس بشكل عام عدم قدرة المنظمات الإنسانية على التفاعل بفعالية مع احتياجات الحماية في ظل التدابير القسرية، هذه العوامل تجعل العمل في مجال الحماية أكثر تعقيدًا بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى الموارد أو تنفيذ المشاريع التي تضمن الأمان والحقوق للمجتمعات المتضررة.
5. هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعافي المبكر وسُبل العيش حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعافي المبكر وسبل العيش على قيم مرتفعة، بما أن هذه البرامج تحتاج إلى تمويل مستمر وعلاقات مع جهات دولية ومحلية، فإن العقوبات تمنع ذلك من خلال تقليص أو منع الوصول إلى الدعم المالي الذي يمكن أن يعزز سبل العيش للمجتمعات المتضررة.
6. وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعافي المبكر وسُبل العيش، من خلال التحليل يظهر أن التدابير القسرية الانفرادية تؤدي إلى التأثير الكبير في القدرة على تحسين سبل العيش والتعافي، ذلك يعوق إمكانية تنفيذ برامج تهدف إلى إعادة بناء الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل في المناطق المتضررة.
7. هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعليم حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعليم على قيم مرتفعة، حيث أن التدابير القسرية تحد من قدرة المنظمات الإنسانية على توفير برامج تعليمية أو بناء منشآت تعليمية، هذا التأثير يزيد من معاناة الأطفال والشباب في سورية الذين يواجهون نقصًا في الفرص التعليمية.
8. وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعليم، يشير هذا الاتجاه إلى أن هناك تأثيرًا عامًا في قطاع التعليم يثقل كاهل المنظمات الإنسانية في تقديم الحلول المناسبة، مما يجعل التعليم في المناطق المتضررة أكثر تحديًا.
9. هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الأمن الغذائي والزراعة حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية

الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الأمن الغذائي والزراعة على قيم مرتفعة، القيود التي تفرضها هذه التدابير تؤثر على تدفق المساعدات الغذائية والزراعية بشكل مباشر.

10. وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الأمن الغذائي والزراعة، تفسير هنا يعكس الأثر الكبير للتدابير القسرية على قدرة المنظمات الإنسانية على تحقيق الأمن الغذائي، قيود التمويل واللوجستيات تشكل تحديات ضخمة في توفير الغذاء للمحتاجين.
11. هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الصحة حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الصحة على قيم مرتفعة حيث أظهرت البيانات أن توفير الرعاية الصحية الأساسية أو دعم المستشفيات أصبح أكثر صعوبة، القيود المفروضة على التوريد الطبي، على سبيل المثال، تساهم في تفاقم الأوضاع الصحية للمجتمعات المتضررة.
12. وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع الصحة، تظهر هذه النقطة أن القيود المفروضة على القطاع الصحي تضعف قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم خدمات طبية فعّالة، مما يزيد من معاناة المرضى في ظل الأوضاع الحالية.
13. هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التغذية حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التغذية على قيم مرتفعة تمثل هذا التأثير في صعوبة الوصول إلى المواد الغذائية الأساسية بسبب العقوبات.
14. وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التغذية، هذا التوجه يعكس التأثير الشامل لتلك التدابير على التغذية في سورية، مما يعوق قدرة المنظمات على تحقيق هدفها في تحسين حالة التغذية في المجتمع.
15. هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المأوى والمواد غير الغذائية (NFIs) حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المأوى والمواد غير الغذائية (NFIs) على قيم مرتفعة، شير هذه النقطة إلى أن التدابير القسرية الانفرادية تُصعِّب توفير المأوى للمتضررين من النزاع، كما تجعل من الصعب تقديم المواد غير الغذائية مثل الملابس، البطانيات، أو معدات الإسعافات الأولية.

16. وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المأوى والمواد غير الغذائية (NFIs)، هذا الاتجاه يُظهر أن الاستجابة في قطاع المأوى تُعاني من عواقب التدابير القسرية التي تمنع وصول المواد الضرورية لتلبية احتياجات السكان المتضررين من النزاع.
17. هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي (WASH) حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي (WASH) على قيم مرتفعة، مما يؤثر على قدرة المنظمات الإنسانية على تحسين الظروف الصحية للسكان المحليين.
18. وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي (WASH)، يعكس هذا الاتجاه التحديات الكبيرة التي تواجهها المنظمات الإنسانية في توفير المياه النظيفة والصرف الصحي بسبب القيود المفروضة.
19. هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على عودة اللاجئين السوريين إلى سورية حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على عودة اللاجئين السوريين إلى سورية على قيم مرتفعة، حيث تقيّد البيئة السياسية والاقتصادية في سورية قدرتهم على العودة بأمان.
20. وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على عودة اللاجئين السوريين إلى سورية، حيث تعوق التدابير القسرية إعادة تأهيل البلاد بما يضمن حياة آمنة للاجئين العائدين.
21. هناك اتجاه سلبي لعبارات التدابير القسرية الانفرادية على أداء المنظمات غير الحكومية في سورية حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود أثر سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على أداء المنظمات غير الحكومية في سورية على قيم مرتفعة، التدابير القسرية تؤثر سلبًا على فعالية المنظمات غير الحكومية في تحقيق أهدافها بسبب القيود على عمليات التمويل والإمدادات.
22. وجود اتجاه عام سلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على أداء المنظمات غير الحكومية في سورية، يشير هذا الاتجاه إلى أن معظم المنظمات غير الحكومية في سورية تواجه تحديات كبيرة في تنفيذ مشاريعها بسبب القيود المفروضة.
23. هناك علاقة بين التدابير القسرية الانفرادية والاستثناءات الإنسانية في سورية حيث حصلت جميع العبارات والتي تدل على وجود علاقة بين التدابير القسرية الانفرادية والاستثناءات الإنسانية في سورية على قيم مرتفعة للمتوسطات الحسابية عدا العبارات التالية: (هل تعتقد ان أصحاب الشأن في المنظمات الإنسانية

في سورية على علم ومعرفة بوجود نظام استثناءات من التدابير القسرية الانفرادية الجانب خاص بالاستجابة الإنسانية – الاستثناءات الإنسانية المقدمة ضمن إطارات التدابير القسرية الانفرادية تسهل بشكل فعّال تقديم المساعدات الإنسانية للفئات الهشة في سورية – للتدابير القسرية الأحادية الجانب أثر كبير على كفاءة وفعالية تقديم المساعدات في سورية، حتى مع وجود الاستثناءات الإنسانية) حصلت على مستوى متوسط، بيّنت النتائج أن الاستثناءات التي تهدف إلى تسهيل تقديم المساعدات لا تلبي دائمًا الاحتياجات الفعلية بسبب الإجراءات المعقدة أو القيود التي تحد من كفاءتها.

24. وجود علاقة بين التدابير القسرية الانفرادية والاستثناءات الإنسانية في سورية، أظهرت الدراسة أن الاستثناءات الإنسانية ليست كافية لتعويض الأثر السلبي للتدابير القسرية على العمليات الإنسانية.
25. أن أعلى تأثيرات التدابير القسرية الانفرادية الجانب من حيث المستوى كان أثرها على تمويل المنظمات الإنسانية العاملة في سورية بأعلى أهمية نسبية بلغت (85%) وتدل على المستوى الأثر السلبي المرتفع للتدابير القسرية أحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية ، ويليه بالمرتبة الثانية أثر التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية حسب القطاع بأهمية نسبية بلغت (84.8%) بمستوى مرتفع، ثم بالمرتبة الثالثة أثر التدابير القسرية الانفرادية على أداء المنظمات غير الحكومية في سورية بأهمية نسبية بلغت (84%) بمستوى مرتفع، وبالمرتبة الرابعة أثر التدابير القسرية الانفرادية على عودة اللاجئين السوريين إلى سورية بأهمية نسبية بلغت (83%) بمستوى مرتفع، وأخيرا بالمرتبة الخامسة العلاقة بين التدابير القسرية الانفرادية والاستثناءات الإنسانية في سورية بأهمية نسبية بلغت (73.6%) بمستوى مرتفع.
26. أن أكبر تأثيرات التدابير القسرية الانفرادية الجانب على الاستجابة الإنسانية كانت في قطاع الصحة بأعلى أهمية نسبية بلغت (88%) بمستوى مرتفع وتدل على الأثر السلبي الكبير للتدابير القسرية أحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية كانت في قطاع الصحة، ويليه بالمرتبة الثانية قطاع التعافي المبكر وسبل العيش بأهمية نسبية بلغت (87.8%) بمستوى مرتفع، ويليه بالمرتبة الثالثة قطاع الأمن الغذائي والزراعة بأهمية نسبية بلغت (86%) بمستوى مرتفع ،ثم يأتي بالمرتبة الرابعة قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي (WASH) بأهمية نسبية بلغت (84.4%) بمستوى مرتفع ،وبالمرتبة الخامسة قطاع التغذية بأهمية نسبية بلغت (83.2%) بمستوى مرتفع ،ثم بالمرتبة السادسة قطاع التعليم بأهمية نسبية بلغت (82%) بمستوى مرتفع ،أما بالمرتبة السابعة يأتي قطاع المأوى والمواد غير الغذائية (NFIs) بأهمية نسبية بلغت (81%) بمستوى مرتفع ،وأخيراً بالمرتبة الثامنة قطاع الحماية بأهمية نسبية بلغت (80%) بمستوى مرتفع.

27. لا يوجد فرق جوهري في بين الذكور والإناث في تقييم الأثر السلبي للتدابير القسرية أحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية.
28. لا يوجد فرق جوهري بين الفئات العمرية في تقييم الأثر السلبي للتدابير القسرية أحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية.
29. لا يوجد فرق جوهري بين فئات سنوات الخبرة في تقييم الأثر السلبي للتدابير القسرية أحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية، مما يعكس إجماعًا عامًا على الأثر السلبي لهذه التدابير.

يُظهر التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة أن التدابير القسرية الانفرادية تُشكّل عائقاً جسيماً أمام عمليات التمويل الإنساني في سورية فقد برز من النتائج أن هذه التدابير تؤدي إلى تعقيد وصول المنظمات الإنسانية إلى الموارد المالية الضرورية، مما يُعيق تدفق الدعم من المانحين الدوليين ويعرقل تنفيذ المشاريع الإنسانية في مختلف القطاعات الحيوية مثل الحماية، والتعليم، والصحة، والتعافي المبكر وسبل العيش، والأمن الغذائي والزراعة، والمأوى، وقطاع المياه والنظافة والصرف الصحي.

كما يتضح من الدراسة أن هذه العقوبات تؤثر سلباً على قدرة المنظمات على تقديم خدماتها بفعالية، حيث تتجلى الآثار السلبية بشكل واضح في صعوبة توفير الخدمات الأساسية والضرورية للمجتمعات المتضررة. وعلى الرغم من وجود نظام للاستثناءات الإنسانية، فإن الإجراءات البيروقراطية المُرتبطة به لا تفي بتلبية الاحتياجات الفعلية، مما يجعل الاستثناءات غير كافية لتعويض التأثير السلبي للتدابير القسرية.

ومن ناحية أخرى، أظهرت الدراسة عدم وجود فروق جوهرية في تقييم التأثيرات السلبية لهذه التدابير بين مختلف الفئات الديموغرافية من حيث الجنس والعمر وسنوات الخبرة، مما يعكس إجماعاً واسعاً على خطورة هذه العقوبات وتأثيرها السلبي على العمل الإنساني.

تشدد النتائج على ضرورة إعادة النظر في تطبيق التدابير القسرية الانفرادية، وتطوير آليات أكثر مرونة وكفاءة للاستثناءات الإنسانية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول المانحة والمنظمات الإنسانية، لضمان استمرار تدفق الدعم المالي واللوجستي للمشاريع الإنسانية وتحقيق استجابة فعالة تلبي احتياجات المتضررين في سورية.

التوصيات العلمية للدراسة العملية:

1. ضرورة مراجعة وإعادة تصميم التدابير القسرية الانفرادية بحيث تُراعى الآثار السلبية على تمويل وعمل المنظمات الإنسانية، وتضمن تحقيق توازن بين الأهداف السياسية والحاجات الإنسانية.
2. تبسيط الإجراءات البيروقراطية المرتبطة بنظام الاستثناءات الإنسانية لضمان وصول سريع وفعّال للتمويل والموارد، مما يخفف من تأثير القيود على القطاعات الحيوية.
3. إقامة حوار وتنسيق مشترك بين الدول المانحة، والمنظمات الإنسانية، والجهات الحكومية المعنية لتقليل التعقيدات الناتجة عن التدابير القسرية وضمان استمرارية الدعم للمجتمعات المتضررة.
4. تطوير آليات تمويل جديدة أو بديلة من خلال شراكات مع مؤسسات مالية دولية ومحلية لتجاوز القيود المفروضة وضمان استمرار تدفق الدعم المالي للمشاريع الإنسانية.
5. تركيز الجهود والموارد على القطاعات الأكثر تضرراً (مثل الصحة، التعافي المبكر، والأمن الغذائي) عبر تخصيص ميزانيات إضافية واستحداث شراكات استراتيجية لتعزيز قدرة هذه القطاعات على تقديم الخدمات الأساسية.
6. دعم وتطوير القدرات المؤسسية المحلية لتقليل الاعتماد على التمويل الدولي وتوفير بدائل مستدامة للتعامل مع القيود الناجمة عن التدابير القسرية.
7. هذه التوصيات تهدف إلى تخفيف الأثر السلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب على المنظمات الإنسانية وتعزيز قدرتها على تقديم المساعدة بفعالية في ظل الظروف الصعبة .

النتائج العامة للبحث

تشير النتائج العامة للبحث إلى أن التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سورية أدت إلى تأثيرات سلبية شاملة على المستويين الاقتصادي والإنساني ومن أهمها:

1. تقييد قدرة المنظمات الإنسانية كون التدابير فرضت عقبات كبيرة أمام عمل المنظمات الدولية الإنسانية، من خلال صعوبة الحصول على الإعفاءات والتعاون البنكي واللوجستي مع الأطراف الثالثة، مما أثر على قدرتها في تأمين التمويل وتنفيذ البرامج الإغاثية في الوقت المناسب.
2. تأثّر القطاعات الحيوية حيث أثرت التدابير القسرية الانفرادية بشكل مباشر على قطاعات التعافي المبكر وسُبل العيش، والحماية، والتعليم، والصحة، والأمن الغذائي والزراعة، والمأوى والمياه والصرف الصحي، مما زاد من معاناة السكان وأدى إلى تأخر جهود إعادة الإعمار والتعافي.

3. ســـاهمت التدابير في تعطيل مســـارات إعادة توطين وعودة اللاجئين الســـوريين، مما أثّر على العملية الشاملة للتعافي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد مما يزيد من تعقيد جهود عودة اللاجئين.
4. تؤكد النتائج على ضـرورة مراجعة وتقييم تأثير هذه التدابير، بحيث لا تنعكس سـلبًا على السـكان الأكثر ضــعفًا، وتشــير إلى أهمية تعزيز آليات التعاون الدولي لتجاوز العقبات المالية والإدارية التي تعيق تقديم المساعدات الإنسانية الفعالة مما يؤكد الحاجة لإعادة النظر في الآليات الدولية
5. بشكل عام، توضح الدراسة أن التدابير القسرية الانفرادية، رغم استهدافها المبدئي للحكومة السورية، تحمل تأثيرات تثقل كاهل الشعب السوري وتعيق عمل الجهات الإنسانية، مما يستدعي تدخلًا دوليًا لإيجاد حلول تضمن وصول المساعدات للمستحقين وتحقيق التوازن بين الأهداف السياسية والإنسانية.

توصيات عامة للبحث

توصيات الدراسة:

توصـلت هـذه الدراسـة إلـى العديـد مـن التـأثيرات السـلبية للتـدابير القسـرية الأحاديـة الجانـب علـى عمليات التمويل والاستجابة الإنسانية في سورية، قام الباحث بوضع التوصيات والمقترحات التالية:

أولاً . مقترحات لتحسين الوضع في قطاع التمويل:

أ. تعزيز الدعم المالي الدولي:

1) يحتاج المجتمع الدولي زيادة التمويل المخصص للمنظمات الإنسانية في سورية، مع التركيز على تقديم الدعم المالي المباشر للمنظمات الإنسانية لتجاوز آثار التدابير القسرية الانفرادية.
2) العمـل علـى تـوفير اسـتثناءات خاصـة تتعلـق بالتمويـل، ممـا يسـهل عمليـة تـدفق الأمـوال اللازمـة لدعم الأنشطة الإنسانية في سورية دون عقبات.

ب. تعزيز الشفافية والتعاون بين الأطراف المعنية:

1) يتطلـب تحسـين كفـاءة المسـاعدات الإنسـانية تنسـيقًا أوثـق بـين المنظمـات الإنسـانية والـدول المانحة، والسلطات المحلية في سورية لضمان وصول المساعدات الإنسانية بكفاءة أكبر.
2) كمـا أن تبـادل المعلومـات بوضـوح بـين المنظمـات الإنسـانية حـول القواعـد والقيـود المترتبـة على التدابير القسرية الانفرادي يمكن أن يسهم في إيجاد حلول عملية لتجاوزها.

ثانياً . مقترحات لتحسين الاستجابة الإنسانية في القطاعات المختلفة:

1) فـي قطـاع الصـحة لا بـد مـن إعـادة تقيـيم سياسـات الاسـتجابة الإنسـانية فـي قطـاع الصـحة وذلـك نظـراً لتـأثير التـدابير القسـرية السـلبية علـى قطـاع الصـحة، وذلـك مـن خـلال تبنـي

استراتيجيات مرنة مبتكرة لضمان استمرار تقديم الخدمات الصحية، مثل تطوير آليات استثناءات إنسانية مرنة تتيح استيراد الأدوية والمعدات الطبية الحيوية.

2) أما فيما يتعلق بقطاع التعافي وسُبل العيش لا بد من التركيز أكثر على هذا القطاع حيث أنه من الضروري دعم برامج التعافي المبكر عبر تعزيز التعاون بين المنظمات الإنسانية والجهات المحلية والقطاع الخاص لتوفير فرص العمل والموارد الأساسية للمجتمعات المتأثرة.

3) وفي قطاع الأمن الغذائي والزراعة ينبغي تحسين الدعم الموجه لقطاع الزراعة وتقديم دعم أكبر، بما في ذلك توفير المدخلات الزراعية الأساسية والتكنولوجيا الحديثة لضمان استمرار الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء للسكان المحليين.

ثالثاً . مقترحات لدعم عودة اللاجئين السوريين:

ينبغي على الحكومة السورية والمنظمات الإنسانية التعاون لتطوير برامج تشجع على العودة الطوعية للاجئين، مع توفير الدعم الكافي في مجال الإعمار والتوظيف للعودة إلى مناطقهم الأصلية لضمان حياة كريمة لهم عند عودتهم، بالإضافة الى ضرورة تعزيز التنسيق بين دول الجوار والمنظمات الدولية لضمان تنقل اللاجئين بشكل آمن، وكذلك توفير الدعم اللازم في المناطق المستقبِلة.

رابعاً . مقترحات لتحسين أداء المنظمات غير الحكومية:

ضمن هذا القطاع لابد من تطوير برامج تدريبية للموظفين العاملين في المنظمات غير الحكومية لتعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات التي تفرضها التدابير القسرية الانفرادية وضمان تقديم خدمات إنسانية أكثر كفاءة، كما يجب تمكين المنظمات الإنسانية المحلية وزيادة قدراتها على تقديم خدمات فعالة ضمن بيئة معقدة تتأثر بالتدابير القسرية.

خامساً . توصيات بشأن الاستثناءات الإنسانية:

ينبغي على الحكومات المعنية والمنظمات الدولية مراجعة وتوسيع نطاق الاستثناءات الإنسانية لتشمل المزيد من المواد الضرورية التي تساعد في تحسين الاستجابة الإنسانية في سورية بالإضافة لذلك لا بد من العمل أكثر على توضيح الإجراءات المتبعة في تطبيق الاستثناءات الإنسانية وبشكل خاص للعاملين في المنظمات الإنسانية والمانحين، بالإضافة إلى ضمان تنفيذها بشكل فعّال بحيث لا تؤثر التدابير القسرية سلباً على تقديم المساعدات للأشخاص الأكثر احتياجاً.

سادساً . دراسة التأثيرات المستقبلية للتدابير القسرية الانفرادية:

1) ينبغي إجراء دراسات دورية لتقييم التأثيرات المستقبلية للتدابير القسرية الانفرادية على الوضع الإنساني في سورية، بما في ذلك تأثيراتها على القطاعات المختلفة.
2) التواصل الفعّال مع المجتمع الدولي.
3) من الضروري أن تستمر المنظمات الإنسانية في سورية في بناء علاقات قوية مع المجتمع الدولي، من أجل الضغط على الجهات الفاعلة لإيجاد حلول مرنة تساعد في تجاوز الآثار السلبية لهذه التدابير.

سابعا: زيادة جهود المناصرة حول أثار التدابير القسرية الانفرادية وذلك من خلال ما يلي:

- ✓ **التوعية والتثقيف** :يُعد نشر الوعي حول الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية على حقوق الإنسان والاقتصاد أمرًا جوهريا للحد من الاثار السلبية للتدابير القسرية حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم ورش عمل ومؤتمرات تهدف إلى تثقيف الجمهور وصناع القرار حول هذه القضايا.
- ✓ **التعاون الدولي** :تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، يُعتبر خطوة أساسية لتسليط الضوء على الآثار السلبية لهذه التدابير والمطالبة بتخفيفها أو رفعها.
- ✓ **البحث والدراسات** :إجراء دراسات وأبحاث لتوثيق الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية يُعد أمرًا ضروريًا لتقديم أدلة قوية في المحافل الدولية، مما يدعم الجهود الرامية إلى تخفيف هذه التدابير.

الخاتمة:

يجب على المجتمع الدولي تكثيف الجهود لتعزيز فعالية الاستجابة الإنسانية في سورية من خلال تعزيز الدعم المالي، ورفع التدابير القسرية الانفرادية وتوسيع الاستثناءات الإنسانية، وتقديم الدعم المستدام للقطاعات المختلفة مثل الصحة والتعليم والزراعة كما ينبغي تسريع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة كل من المؤسسات الحكومية و المنظمات غير الحكومية على الاستجابة للأزمات الحالية والمستقبلية، بما يضمن تحسين الوضع الإنساني في سورية.

المراجع

قائمة المراجع:

- Amnesty International. (2017). *Amnesty International Annual Report 2016/17 - The State of the World's Human Rights*. https://reliefweb.int/report/world/amnesty-international-annual-report-201617-state-worlds-human-rights-
- Asseburg, M. (2020). Reconstruction in Syria Challenges and Policy Options for the EU and its Member States.
- Debarre, A. (2019). Making Sanctions Smarter: Safeguarding Humanitarian Action. The International Peace Institute.
- ESCWA. (2016). ESCWA Annual Report 2016. https://archive.unescwa.org/publications/annual-report-2016
- FAO. (2019). The State of Food and Agriculture 2019: Moving forward on food loss and waste reduction. https://reliefweb.int/report/world/state-food-and-agriculture-2019-moving-forward-food-loss-and-waste-
- Human Rights Watch. (2018). World Report 2018 | Human Rights Watch. https://www.hrw.org/world-report/2018
- Jaff, D. (2020). Financing and resolving the ever-increasing humanitarian crises. Medicine, Conflict and Survival, 36(2), 129–131. https://doi.org/10.1080/13623699.2020.1761057/ASSET//CMS/ASSET/81AAE614-F7A5-4A97-B4E5-361D77D1F8E0/13623699.2020.1761057.FP.PNG
- Leenders, R., & Mansour, K. (2018). Humanitarianism, state sovereignty, and authoritarian regime maintenance in the Syrian war. Political Science Quarterly, 133(2), 225–257. https://doi.org/10.1002/POLQ.12773
- Neuenkirch, M., & Neumeier, F. (2020). The impact of US sanctions on poverty. Journal of Development Economics, 121, 110–119. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2016.03.005
- OCHA. (2023). Syrian Arab Republic: 2024 Humanitarian Needs Overview (December 2023) - Syrian Arab Republic | ReliefWeb. https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-2024-humanitarian-needs-overview-december-2023
- Peyravi, M., & Ahmadi Marzaleh, M. (2020). The Effect of the US Sanctions on Humanitarian Aids during the Great Flood of Iran in 2019. Prehospital and Disaster Medicine, 35(2), 233–234. https://doi.org/10.1017/S1049023X20000242
- Rezko, M.-T. (2021). The Impact of Unilateral Sanction Regimes on the Humanitarian Sector: a case study of Syria [Master Thesis]. Radboud University .

- Rodríguez, F. (2023). The human consequences of economic sanctions. Journal of Economic Studies, 51(4), 942–963. https://doi.org/10.1108/JES-06-2023-0299/FULL/XML
- SCPR. (2015). Confronting Fragmentation – Syrian Center for Policy Research SCPR. https://scpr-syria.org/confronting-fragmentation/
- Alex Barker and John Reed "European Union close to labelling Palestinian products", Financial Times, 20 July 2015.
- Thomas J. Biersteker, "Scholarly Participation in Transnational Policy Networks: The Case of Targeted Sanctions" in Mariano E. Bertucci and Abraham F. Lowenthal (eds.) Narrowing the Gap: Scholars, Policy-Makers and International Affairs (Baltimore and London, Johns Hopkins University Press, 2012).
- Effectiveness of Humanitarian Exceptions to Sanctions: Lessons from the Syria Earthquake-Dr. Erica Moret-Carter Center

- ماهر ملندي و ماجد الحموي، القانون الدولي العام، .منشورات الجامعة الافتراضية السورية – 2018 ص 101
- جمال عبد الناصر مانع، القانون الدولي العام المدخل والمصادر، ج1، دار العلوم للنشر والتوزيع،2004 ص .113 . ص 13
- علي صادق أبو هيف– القانون الدولي العام– 1975 منشأة المعارف–2015 –الطبعة الثانية عشر ص603
- مبروك غضبان، استكمال البيانات المدخل للعلاقات الدولية –دار العلوم للنشر والتوزيع تاريخ النشر : 2007 ص 39
- تادانوري إينوماتا، تقرير عن تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة وحدة التفتيش المشتركة–جنيف، 2012.
- إدريس الجزائري، تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثلاثون، 2015م
- الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم 10 (A/56/10).
- تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الانسان (الينا دوهان) منشور بالوثيقة رقم (a/hrc/54/23/add.1) .
- WORLD BANK. (2024). SYRIA ECONOMIC MONITOR: CONFLICT, CRISES, AND THE COLLAPSE OF HOUSEHOLD WELFARE.
- مذكرة من الامين العام للأمم المتحدة للجمعية العامة حول تأثير العقوبات الثانوية وفرط الامتثال وحقوق الانسان. A/78/196: العقوبات الثانوية وفرط الامتثال وحقوق الإنسان – مذكرة من الأمين العامOHCHR |

المواقع الإلكترونية:

- موقع الأمم المتحدة . مكتب المفوض السامي، المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، الرابط: https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/sr-unilateral-coercive-measures إدريس الجزائري، تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية مرجع سابق، ص5-6.
- موقع الأمم المتحدة . مكتب المفوض السامي، ولاية المقرر الخاص المقرر الخاص المعني بالتدابير القسرية الانفرادية، الرابط https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/sr-unilateral-coercive-measures/mandate-special-rapporteur

- موقع اليونيسيف التالي: https://www.unicef.org/ar
- الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية التالي: https://www.who.int/ar
- موقع الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا)، هذه هي الأوتشا، على الرابط: This is OCHA | OCHA
- موقع الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا)، Global Humanitarian Overview 2024 [EN/AR/FR/ES] | OCHA
- https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/conflict_resolution/syria-conflict/navigating-humanitarian-exceptions-in-syria-oct2020.pdf
- Carter Center: Navigating Humanitarian Exceptions to Sanctions Against Syria Challenges and Recommendations (October 2020), link: https://www.researchgate.net/profile/Marie_Therese_Rezko
- world bank. (2016). "the toll of war: the economic and social consequences of the conflict in syria" HTTPS://WWW.WORLDBANK.ORG/EN/COUNTRY/SYRIA/PUBLICATION/THE-TOLL-OF-WAR-THE-ECONOMIC-AND-SOCIAL-CONSEQUENCES-OF-THE-CONFLICT-IN-SYRIA
- SCALE OF ASSESSMENTS FOR 2024–2025, REPORT BY THE DIRECTOR-GENERAL, 2 DECEMBER 2022. LINK: https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/EB152/B152_29-en.pdf
- Zadeh-Cummings, N., & Harris, L. (2020). The Impact of Sanctions against North Korea on Humanitarian Aid. Journal of Humanitarian Affairs, 2(1), 44–52. https://doi.org/10.7227/JHA.033
- Daher, J. (2020). Invisible Sanctions: how over-compliance limits humanitarian work on Syria: challenges of Fund Transfer for Non-Profit Organizations Working on Syria. IMPACT – Civil Society Research and Development e.V. HTTPS://REPOSITORY.GRADUATEINSTITUTE.CH/RECORD/299254

فهرس المحتويات

الملخص باللغة العربية.....ث

Abstract..... ج

مقدمة :Introduction.....1

إشكالية الدراسة:.....2

أسئلة الدراسة: 2

أهداف الدراسة: 3

منهجية الدراسة وإجراءاتها:.....3

خطة البحث.....3

المبحث الأول 4

التأصيل القانوني للتدابير القسرية الانفرادية وأثرها على تمويل بعض البرامج والمنظمات الانسانية في سورية.....4

المطلب الأول.....4

مفهوم التدابير القسرية الانفرادية 4

الفرع الأول: تعريف التدابير القسرية الانفرادية.....4

الفرع الثاني: مشروعية التدابير القسرية الانفرادية 6

الفرع الثالث: التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سورية والاستثناءات الممنوحة.....8

أولاً : التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على سورية:.....8

ثانياً الاستثناءات الممنوحة: 10

المطلب الثاني 13

أثر التدابير القسرية الانفرادية على سورية وعلى تمويل المنظمات الدولية الإنسانية في سورية...13

الفرع الأول: آثار التدابير القسرية الانفرادية على سورية.....13

الفرع الثاني: أثر التدابير القسرية الانفرادية على تمويل بعض البرامج والمنظمات الإنسانية في سورية 16

المبحث الثاني 22

الجانب العملي للدراسة.....22

المطلب الأول.....22

منهجية الدراسة والتحليل الإحصائي للبيانات 22

أولاُ: توصيف أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الديمغرافية:.....23

ثانياً: الإجابة على تساؤلات البحث :.....24

المطلب الثاني 32

أولا: **نتائج الدراسة العملية**.....32

ثانيا: **التوصيات العلمية للدراسة العملية:**.....38

النتائج العامة للبحث.....38

توصيات عامة للبحث.....39

الخاتمة: 41

المراجع.....42

الملاحق 47

الملاحق

الملحق رقم (1)

أثر التدابير القسرية الانفرادية على تمويل المنظمات الإنسانية في سورية

الخصائص الديموغرافية:

- المنصب في المنظمة:
  - ☐ الإدارة
  - ☐ موظفو البرنامج
  - ☐ موظفون إداريون
  - ☐ غير ذلك: _____

- سنوات الخبرة في القطاع الإنساني:
  - ☐ أقل من 1 سنة
  - ☐ 1-3 سنوات
  - ☐ 3-5 سنوات
  - ☐ أكثر من 5 سنوات

- العمر
  - ☐ أقل من 25 سنة
  - ☐ 25-34
  - ☐ 35-44
  - ☐ 45-54
  - ☐ 55-64
  - ☐ 65 سنة فأكثر

- الجنس
  - ☐ ذكور
  - ☐ أنثى
  - ☐ غير ذلك

سيُطلب من المشاركين تقييم كل عبارة على المقياس المقدم، بما يعكس تصورهم لأثر التدابير القسرية الانفرادية على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية. يرجى تقييم كل بيان على مقياس "لا أوافق أبداً" إلى "أوافق تمامًا."

1.أثرت التدابير القسرية الانفرادية بشكل كبير على قدرة المنظمات الإنسانية العاملة في سورية على جمع الأموال لعملياتها في سورية.

- ☐ لا أوافق أبداً
- ☐ لا أوافق
- ☐ محايد
- ☐ أوافق
- ☐ أوافق تماماً

2. أدت فرض التدابير القسرية الانفرادية إلى تقليل استعداد المتبرعين الدوليين للمساهمة بالأموال إلى المنظمات الإنسانية العاملة في سورية.

- ☐ لا أوافق أبداً
- ☐ لا أوافق
- ☐ محايد
- ☐ أوافق
- ☐ أوافق تماماً

3. أثرت التدابير القسرية الانفرادية سلبًا على الحجم الإجمالي للأموال التي تلقتها المنظمات الإنسانية العاملة في سورية لتنفيذ برامجها.

- ☐ لا أوافق أبداً
- ☐ لا أوافق
- ☐ محايد
- ☐ أوافق
- ☐ أوافق تماماً

4. أثرت التدابير القسرية الانفرادية سلبًا على كفاءة وفعالية جهود جمع التبرعات من قبل المنظمات الإنسانية في سورية.

- ☐ لا أوافق أبداً
- ☐ لا أوافق
- ☐ محايد
- ☐ أوافق
- ☐ أوافق تماماً

5. أدت التدابير القسرية الانفرادية إلى انخفاض في الوعي العام والثقة في المنظمات الإنسانية العاملة في سورية بالنسبة لقدرتها على استخدام الأموال بشفافية وفعالية.

- ☐ لا أوافق أبداً
- ☐ لا أوافق
- ☐ محايد
- ☐ أوافق
- ☐ أوافق تماماً

6. بسبب التدابير القسرية الانفرادية، تواجه المنظمات الإنسانية تأخيرًا كبيرًا في استلام الأموال واستخدامها لمشاريعها في سورية.

- ☐ لا أوافق أبداً
- ☐ لا أوافق
- ☐ محايد
- ☐ أوافق
- ☐ أوافق تماماً

7. بسبب المتطلبات الإضافية للامتثال للعقوبات، زادت التدابير القسرية الانفرادية تكاليف عمليات الدعم الإنساني في سورية.

- ☐ لا أوافق أبداً
- ☐ لا أوافق
- ☐ محايد
- ☐ أوافق
- ☐ أوافق تماماً

8. اضطرت المنظمات الانسانية العاملة في سورية إلى اللجوء إلى قنوات الدفع غير الرسمية بسبب القيود المصرفية المفروضة من التدابير القسرية الانفرادية، مما زاد من مخاطر الأمان .

- ☐ لا أوافق أبداً
- ☐ لا أوافق
- ☐ محايد
- ☐ أوافق
- ☐ أوافق تماماً

9. أدت التدابير القسرية الانفرادية إلى تعقيد استيراد السلع والخدمات الأساسية اللازمة لعمليات المساعدة الإنسانية من قبل المنظمات الانسانية العاملة في سورية.
   - ☐ لا أوافق أبداً
   - ☐ لا أوافق
   - ☐ محايد
   - ☐ أوافق
   - ☐ أوافق تماماً

تقييم أثر التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية حسب القطاع

- **<u>قطاع الحماية:</u>**

1. فعالية خدمات الحماية: أعاقت التدابير القسرية الانفرادية القدرة على تقديم خدمات الحماية بشكل فعال للفئات الضعيفة والهشة في سورية.
   - ☐ لا أوافق أبداً
   - ☐ لا أوافق
   - ☐ محايد
   - ☐ أوافق
   - ☐ أوافق تماماً
2. توفر الموارد الأساسية :أدى فرض التدابير القسرية الانفرادية إلى محدودية الوصول إلى الموارد الأساسية اللازمة للوفاء بمسؤوليات الحماية.
   - ☐ لا أوافق أبداً
   - ☐ لا أوافق
   - ☐ محايد
   - ☐ أوافق
   - ☐ أوافق تماماً
3. تأثير على خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي :(MHPSS) تأثرت خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي سلبًا بالتدابير القسرية الانفرادية، مما أثر على الصحة النفسية للسكان المتضررين.
   - ☐ لا أوافق أبداً
   - ☐ لا أوافق

- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

4. إمكانية الوصول إلى خدمات منع والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) :التدابير القسرية الانفرادية قللت من إمكانية الوصول إلى خدمات منع والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وفعاليتها، خصوصًا للنساء والفتيات.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

5. تعطيل خدمات حماية الطفل :أدى فرض التدابير القسرية الانفرادية إلى تعطيل القدرة على توفير خدمات حماية الطفل بشكل كافٍ، مما جعل الأطفال أكثر عرضة لأشكال متنوعة من الأذى.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

6. التأثير العام على الجهود الإنسانية :أثرت التدابير القسرية الانفرادية بشكل كبير على القدرة على الوفاء بالالتزامات الإنسانية في سورية، خاصة في مجال الحماية والدعم للفئات الضعيفة.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق

□ أوافق تماماً

➢ **<u>قطاع التعافي المبكر وسبل العيش</u>**

1. فعالية جهود التعافي المبكر: التدابير القسرية الانفرادية أعاقت بشكل كبير القدرة على دعم جهود التعافي المبكر في سورية بفعالية.

□ لا أوافق أبداً

□ لا أوافق

□ محايد

□ أوافق

□ أوافق تماماً

2. توفر فرص سبل العيش: أثرت التدابير القسرية الانفرادية سلبًا على توفر فرص سبل العيش للسكان المتضررين، مثل برامج خلق فرص العمل والتدريب المهني.

□ لا أوافق أبداً

□ لا أوافق

□ محايد

□ أوافق

□ أوافق تماماً

3. الاستقرار الاقتصادي للأسر: أدى فرض التدابير القسرية الانفرادية إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي للأسر في سورية، مما جعل من الصعب عليها تلبية احتياجاتها الأساسية.

□ لا أوافق أبداً

□ لا أوافق

□ محايد

□ أوافق

□ أوافق تماماً

4. توافر الموارد: عرقلت التدابير القسرية الانفرادية بشكل كبير توافر الموارد اللازمة لجهود دعم مشاريع التعافي المبكر في سورية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

5. الوصول إلى الخدمات الأساسية: ساهمت التدابير القسرية الانفرادية في صعوبات تأمين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه، للمجتمعات في سورية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

6. التنمية الاقتصادية: أثرت التدابير القسرية الانفرادية سلبًا على جهود تحفيز التنمية الاقتصادية وفرص العيش للسوريين.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

"

7. تمويل المشروع: قلصت التدابير القسرية الانفرادية بشكل كبير التمويل المتاح لمشاريع التعافي المبكر في سورية.

- □ لا أوافق أبداً

- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

8. تنفيذ المشروع: أعاق وجود التدابير القسرية الانفرادية تنفيذ مشاريع التعافي المبكر مما أدى إلى التأخير والقيود في تحقيق أهداف المشروع.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

9. توزيع الموارد: أجبرت التدابير القسرية الانفرادية منظمات المساعدة الإنسانية على إعادة توزيع الموارد بعيدًا عن مشاريع التنمية نحو جهود الإغاثة الطارئة بسبب القيود المالية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

10. تأثير على المجتمعات: كان لفرض التدابير القسرية الانفرادية تأثير سلبي على المجتمعات السورية من خلال تقييد إمكانيتها في الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق

- أوافق تماماً

11. الحق في التنمية المستدامة: تشكل التدابير القسرية الانفرادية تهديدًا كبيرًا للتنمية على المدى الطويل لمشاريع التنمية في سورية، مما يجعل من الصعب تحقيق نتائج إيجابية دائمة للسكان المتأثرين.

- لا أوافق أبداً
- لا أوافق
- محايد
- أوافق
- أوافق تماماً

12. تمكين المجتمع والتماسك الاجتماعي: أثرت التدابير القسرية الانفرادية على جهود تعزيز تمكين المجتمع والتماسك الاجتماعي في سورية.

- لا أوافق أبداً
- لا أوافق
- محايد
- أوافق
- أوافق تماماً.

13. التأثير الإنساني العام: كان للتدابير القسرية الأحادية الجانب تأثير سلبي كبير على آفاق التعافي المبكر وسبل العيش للسكان المتضررين في سورية.

- لا أوافق أبداً
- لا أوافق
- محايد
- أوافق
- أوافق تماماً

➢ **<u>قطاع التعليم</u>**

1. فعالية البرامج التعليمية: تم عرقلة فعالية البرامج التعليمية في سورية بشكل كبير بسبب التدابير القسرية أحادية الجانب.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

2. الوصول إلى خدمات التعليم: أدت التدابير القسرية أحادية الجانب إلى تقليل الوصول إلى خدمات التعليم للأطفال في سورية.
   - □ لا أوافق أبداً
   - □ لا أوافق
   - □ محايد
   - □ أوافق
   - □ أوافق تماماً
3. تأثير على معدلات التسرب: ساهمت التدابير القسرية أحادية الجانب في زيادة معدلات التسرب بين الأطفال في سورية.
   - □ لا أوافق أبداً
   - □ لا أوافق
   - □ محايد
   - □ أوافق
   - □ أوافق تماماً

➢ **<u>قطاع الأمن الغذائي والزراعة</u>**

1. التأثير على الأمن الغذائي: أدت تنفيذ التدابير القسرية أحادية الجانب إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في سورية بشكل كبير
   - □ لا أوافق أبداً
   - □ لا أوافق
   - □ محايد
   - □ أوافق

- □ أوافق تماماً

2. فعالية برامج الأمن الغذائي والزراعة :(FSA) أعاقت التدابير القسرية أحادية الجانب فعالية برامج الأمن الغذائي والزراعة في مواجهة تحديات الأمن الغذائي والزراعي.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

3. حجم فجوة التمويل: أدت التدابير القسرية أحادية الجانب إلى تفاقم فجوة التمويل لمبادرات الأمن الغذائي والزراعة، مما جعل من الصعب بشكل متزايد تقديم الدعم الكافي.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

➢ **<u>قطاع الصحة</u>**

1. تعطيل الخدمات الصحية: أدت التدابير القسرية أحادية الجانب إلى تعطيل الأداء العام للخدمات الصحية في سورية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

2. تأثير على توفر الأدوية والمستلزمات الطبية: أثرت التدابير القسرية أحادية الجانب بشكل كبير على توفر الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية في سورية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

3. القدرة على الاستجابة للتفشي الوبائي والطوارئ: أثرت التدابير القسرية أحادية الجانب على قدرة القطاع الصحي في الاستجابة للتفشي الوبائي والطوارئ في سورية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

➢ **<u>قطاع التغذية</u>**

1. الوصول إلى خدمات التغذية الأساسية: عرقلة التدابير القسرية أحادية الجانب الوصول إلى خدمات التغذية الأساسية، مثل برامج التغذية العلاجية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والنساء الحوامل والمرضعات.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

2. توفر الغذاء المغذي والمستلزمات: أثرت التدابير القسرية أحادية الجانب على توفر الغذاء المغذي والمستلزمات الأساسية اللازمة للتدخلات الغذائية في المناطق المتضررة.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

3. استدامة برامج التغذية على المدى الطويل: عرضت التدابير القسرية أحادية الجانب استدامة وفعالية برامج التغذية على المدى الطويل للخطر، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، تخصيص الموارد، وتنفيذ البرامج.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

➢ **قطاع المأوى والمواد غير الغذائية(NFIs)**

1. تعطيل تقديم المأوى الطارئ والمواد غير الغذائية :أدت التدابير القسرية أحادية الجانب إلى تعطيل تقديم المأوى الطارئ والمواد غير الغذائية للأشخاص النازحين فجأة في سورية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

2. التأثير على صيانة وتحسين ظروف المأوى :أثرت التدابير القسرية أحادية الجانب بشكل كبير على صيانة وتحسين ظروف المأوى في المخيمات والمستوطنات غير الرسمية في سورية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق

- محايد
- أوافق
- أوافق تماماً

➢ **قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي(WASH)**

1. التأثير على توفر مياه الشرب الآمنة :أثرت التدابير القسرية أحادية الجانب على توفر مياه الشرب الآمنة في سورية.
   - لا أوافق أبداً
   - لا أوافق
   - محايد
   - أوافق
   - أوافق تماماً
2. التأثير على توفير وصيانة البنية التحتية للصرف الصحي :أثرت التدابير القسرية أحادية الجانب بشكل كبير على توفير وصيانة البنية التحتية للصرف الصحي في سورية.
   - لا أوافق أبداً
   - لا أوافق
   - محايد
   - أوافق
   - أوافق تماماً
3. التأثير على الاستجابة لتفشي الأمراض المرتبطة بالمياه :أعاقت التدابير القسرية أحادية الجانب الاستجابة لتفشي الأمراض المرتبطة بالمياه في سورية.
   - لا أوافق أبداً
   - لا أوافق
   - محايد
   - أوافق

□ أوافق تماماً

أثر التدابير القسرية الانفرادية على عودة اللاجئين السوريين

1. تسهيل العودة: جعلت التدابير القسرية الانفرادية من الصعب على اللاجئين السوريين العودة طوعًا إلى بلادهم.

□ لا أوافق أبداً

□ لا أوافق

□ محايد

□ أوافق

□ أوافق تماماً

2. دعم إعادة الاندماج: عرقلت التدابير القسرية الانفرادية الجهود المبذولة لتوفير الدعم والموارد الكافية لإعادة دمج اللاجئين السوريين العائدين إلى مجتمعاتهم.

□ لا أوافق أبداً

□ لا أوافق

□ محايد

□ أوافق

□ أوافق تماماً

3. مخاوف الحماية: زادت وجود التدابير القسرية الانفرادية من المخاوف المتعلقة بالحماية لدى اللاجئين السوريين العائدين، بما في ذلك مخاطر عدم الحصول على الخدمات الأساسية.

□ لا أوافق أبداً

□ لا أوافق

□ محايد

□ أوافق

□ أوافق تماماً

4. الظروف الاجتماعية والاقتصادية: زادت التدابير القسرية الانفرادية من التحديات الاجتماعية والاقتصادية في سورية، مما صعب من مهمة جذب اللاجئين وعودتهم طوعًا.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

5. الأثر على العودة غير الطوعية: بسبب التدابير القسرية الانفرادية، زادت عودة اللاجئين السوريين بشكل غير طوعي، نتيجة لعوامل مثل نقص الوصول إلى الخدمات الأساسية، وفرص كسب العيش، ومخاوف الحماية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

أثر التدابير القسرية الانفرادية على المنظمات غير الحكومية في سورية

1. القدرة المالية: أدت التدابير القسرية الانفرادية إلى تقليص كبير في القدرة المالية والاستدامة للمنظمات غير الحكومية المحلية في سورية، مما يحد من قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية والاستجابة بفعالية للاحتياجات الإنسانية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

2. القدرة التشغيلية: فرضت التدابير القسرية الانفرادية تحديات تشغيلية على المنظمات غير الحكومية المحلية، بما في ذلك القيود على التمويل والوصول إلى الموارد والشراكات، مما يعيق قدرتها على تنفيذ المشاريع والوصول إلى المستفيدين.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق

- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

3. التعاون والتنسيق :أثرت التدابير القسرية الانفرادية على جهود التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المحلية ووكالات المانحين والشركاء الدوليين في سورية، مما أدى إلى استجابات غير متناسبة وتكرار في الجهود وثغرات في تقديم الخدمات.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

4. بناء القدرات والتدريب: أعاقت التدابير القسرية الانفرادية مبادرات بناء القدرات والتدريب للمنظمات غير الحكومية المحلية، مما يقيد فرصها لتطوير المهارات وتبادل المعرفة وتعزيز التنظيم.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

5. الاستدامة والمرونة: تقوض التدابير القسرية الانفرادية استدامة ومرونة المنظمات اغير الحكومية المحلية في سورية، مما يزيد من ضعفها أمام الصدمات الخارجية وتقلبات التمويل والاضطرابات التشغيلية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق

□ أوافق تماماً

العلاقة بين التدابير القسرية الانفرادية والاستثناءات الإنسانية في سورية

1. الوعي حول وجود نظام الاستثناءات الإنسانية: هل تعتقد ان أصحاب الشأن في المنظمات الانسانية في سورية على علم ومعرفة بوجود نظام استثناءات من التدابير القسرية أحادية الجانب خاص بالاستجابة الإنسانية.

□ لا أوافق أبداً

□ لا أوافق

□ محايد

□ أوافق

□ أوافق تماماً

2. فعالية الاستثناءات الإنسانية: الاستثناءات الإنسانية المقدمة ضمن إطارات التدابير القسرية الانفرادية تسهل بشكل فعّال تقديم المساعدات الإنسانية للفئات الهشة في سورية.

□ لا أوافق أبداً

□ لا أوافق

□ محايد

□ أوافق

□ أوافق تماماً

3. التعقيد والعبء الإداري: عملية الحصول على الاستثناءات الإنسانية ضمن التدابير القسرية الانفرادية معقدة ومرهقة بالنسبة للمنظمات الإنسانية التي تعمل في سورية، مما يؤدي إلى تأخير وتحديات في تقديم المساعدات.

□ لا أوافق أبداً

□ لا أوافق

□ محايد

□ أوافق

□ أوافق تماماً

4. كفاية الاستثناءات: النطاق الحالي للاستثناءات الإنسانية المقدمة ضمن إطارات التدابير القسرية الانفرادية كافٍ لتلبية الاحتياجات المتنوعة لعمليات المساعدة الإنسانية في سورية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

5. الأثر على تقديم المساعدات: للتدابير القسرية الأحادية الجانب أثر كبير على كفاءة وفعالية تقديم المساعدات في سورية، حتى مع وجود الاستثناءات الإنسانية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

6. الحاجة للتحسين: هناك حاجة لتحسين التنسيق وتنفيذ الاستثناءات الإنسانية ضمن إطارات التدابير القسرية الانفرادية لتلبية بشكل أفضل الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين في سورية.

- □ لا أوافق أبداً
- □ لا أوافق
- □ محايد
- □ أوافق
- □ أوافق تماماً

10. أدى ضرورة اللجوء للاستثناءات من التدابير القسرية الانفرادية إلى تأخير كبير في تقديم المساعدات الإنسانية من قبل منظمات في سورية.

- ☐ لا أوافق أبداً
- ☐ لا أوافق
- ☐ محايد
- ☐ أوافق
- ☐ أوافق تماماً

الجدول رقم (1)

آلية تصنيف قيم المتوسطات حسب مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط المرجح للإجابات	تصنيف الإجابة	منخفض	متوسط	مرتفع
	المدى	1- 2.333	2.334- 3.667	3.668 – 5
	الوزن النسبي	20 – 46.66 %	46.67 – 73.34 %	73.35 – 100 %

اختبارات الاعتمادية لأداة البحث (الصدق والثبات):

1- اختبار الصدق الظاهري (صدق المحتوى):

تم عرض مقياس أداة الدراسة على الدكتور المشرف على البحث في الجامعة حيث قام بتدقيق أداة البحث وقدم ملاحظاته وتعديلاته على بعض عبارات الاستبيان، حيث تم معالجتها وفق مقترحاته ثم تمت المصادقة على توافق أداة البحث لموضوع الدراسة.

2- صدق المحتوى لأداة الدراسة Content Validity:

تم التأكد من صدق المحتوى من خلال قياس الارتباط بين كل بعد من أبعاد الدراسة وعباراته الممثلة له، بحيث تدل قيم الارتباطات المعنوية سواء الموجبة أو السالبة، على قوة أو ضعف تعبير هذه العبارات عن البعد أو الظاهرة قيد الدراسة.

يوضح الجدول أدناه صدق المحتوى على مستوى متغيرات الدراسة عبر حساب معامل الارتباط بيرسون(Pearson Correlation) بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

الجدول رقم (2)

ملخص معاملات الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة

المحور	عدد	معاملات ارتباط	القيم الاحتمالية
أثر التدابير القسرية الانفرادية على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية	9	(0.51 ، 0.83)**	(0)
أثر التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية في سورية حسب القطاع	36	(0.69 ، 0.86)**	(0)
أثر التدابير القسرية الانفرادية على عودة اللاجئين السوريين إلى سورية	5	(0.84 ، 0.93)**	(0)

أثر التدابير القسرية الانفرادية على أداء المنظمات غير الحكومية في سورية	5	(0.87 ، 0.92)**	(0)
العلاقة بين التدابير القسرية الانفرادية والاستثناءات الإنسانية في سورية	7	(0.56 ، 0.68)**	(0)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS.v24).

نلاحظ من الجدول السابق وجود ارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) بين كل عبارة من عبارات الاستبيان وبين محورها الكلي التابعة له وذلك لكل بعد من أبعاد ومقاييس الدراسة حيث أن قيم معاملات ارتباط بيرسون كانت تتراوح بشكل عام بين (**(0.93 , 0.51)) وتدل على وجود ارتباط مرتفع بين كل من العبارات ومحورها الكلي، مما يدعو إلى القول بأن جميع عبارات محاور الدراسة تمثل محاورها وتحقق صدق المحتوى وبالتالي صلاحية أداة البحث للتطبيق والقياس في ظل بيئة الدراسة.

3- اختبار ثبات أداة الدراسة وفق معامل ألفا كرونباخ:

تم إجراء اختبار ثبات أداة قياس الدراســـة باســـتخدام معامل (Alpha Cronbach) ، حيث أن قيمة معامل الارتباط (Alpha Cronbach) تتراوح بين (0 و1) ، ولكي يتصـــف مقياس الدراســـة بالثبات يجب ألا يقل الحد الأدنى لقيمة معامل ألفا كرونباخ عن (0.60).

الجدول رقم (3)

اختبار الثبات وفق معامل ألفا كرونباخ

المحور	عدد	معامل الثبات	معامل
أثر التدابير القسرية الانفرادية على عمليات التمويل	9	0.86	0.92
أثر التدابير القسرية الانفرادية على الاستجابة الإنسانية	36	0.98	0.989
أثر التدابير القسرية الانفرادية على عودة اللاجئين	5	0.93	0.96
أثر التدابير القسرية الانفرادية على أداء المنظمات غير	5	0.93	0.96
العلاقة بين التدابير القسرية الانفرادية والاستثناءات	7	0.73	0.85

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS.v24).

يبين الجدول رقم (3) أن معاملات الثبات لجميع محاور الدراسة هي معاملات ثبات عالية ومقبولة إحصائيا لأنها أكبر من (0.60) وفق معيار ألفا كرونباخ حيث بلغ في حده الأدنى (0.73) وحده الأعلى (0.98) ، كما كانت قيم معاملات الصدق مرتفعة أيضاً ، مما يدل على الثقة العالية في عبارات محاور الدراسة لقياس ما تمثله فعلاً من محاور وأبعاد وبالتالي جودة أداة الدراسة وصلاحيتها للتطبيق في بيئة الدراسة.

الملحق رقم 2

الجدول رقم (4)

التوزيع التكراري النسبي لعينة الدراسة حسب الجنس

الجنس				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكور	64	68.1	68.1	68.1
اناث	30	31.9	31.9	100.0
Total	94	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS.v24).

الشكل رقم (1)

رسم الدائرة البيانية للتوزيع التكراري النسبي لعينة الدراسة حسب الجنس

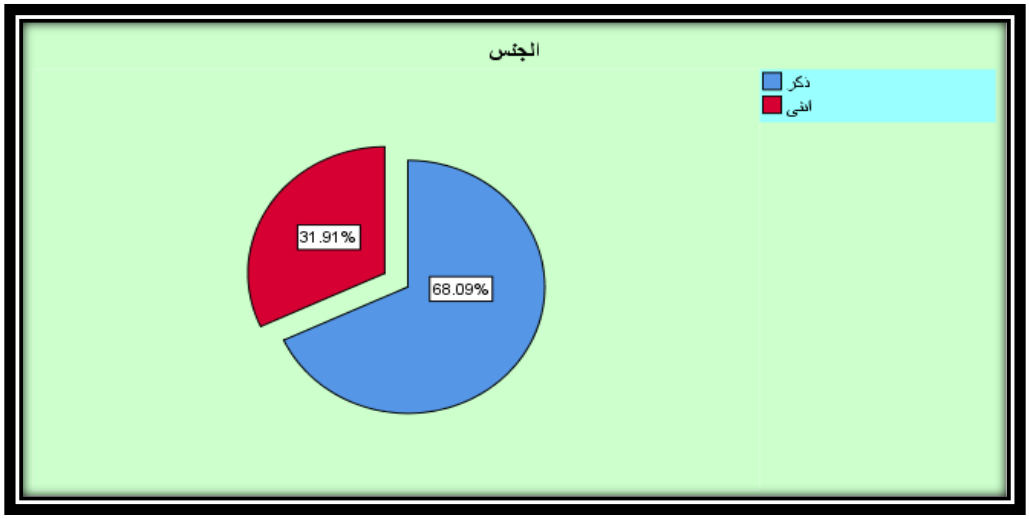

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS.v24).

ب- متغير العمر:

الجدول رقم (5)

التوزيع التكراري النسبي لعينة الدراسة حسب العمر

العمر				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 25 سنة	1	1.1	1.1	1.1
من 25-34 سنة	9	9.6	9.6	10.6
من 35-44 سنة	47	50.0	50.0	60.6
من 45-54 سنة	20	21.3	21.3	81.9
من 55-64 سنة	15	16.0	16.0	97.9
65 سنة فأكثر	2	2.1	2.1	100.0
Total	94	100.0	100.0	

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS.v24).

الشكل رقم (2)

رسم الدائرة البيانية للتوزيع التكراري النسبي لعينة الدراسة حسب العمر

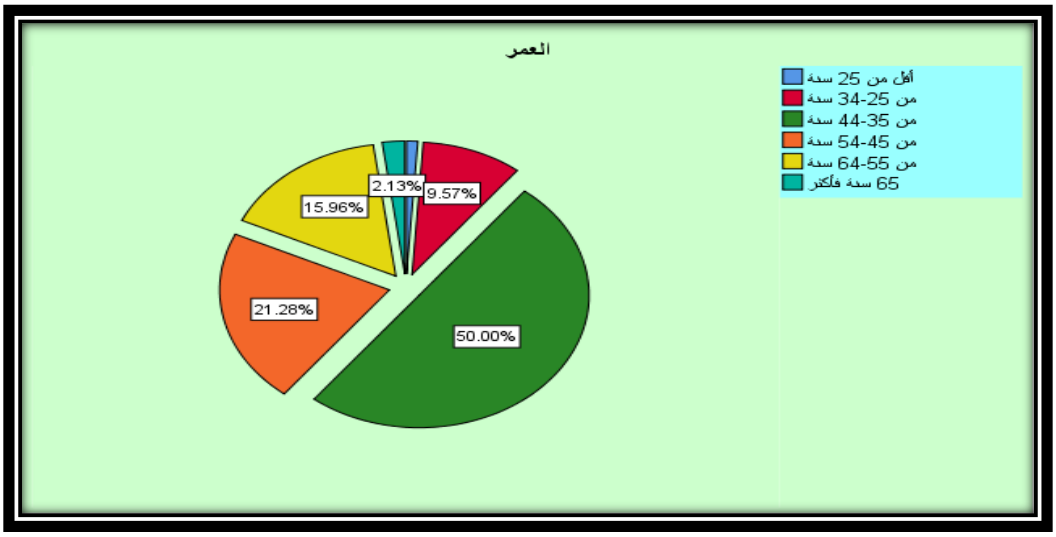

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS.v24).

ج-متغير سنوات الخبرة:

الجدول رقم (6)

التوزيع التكراري النسبي لعينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 1 سنة	1	1.1	1.1	1.1
من 1-3 سنوات	1	1.1	1.1	2.1
من 3-5 سنوات	5	5.3	5.3	7.4
أكثر من 5 سنوات	87	92.6	92.6	100.0
Total	94	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS.v24).

الشكل رقم (3)

رسم الدائرة البيانية للتوزيع التكراري النسبي لعينة الدراسة حسب الخبرة

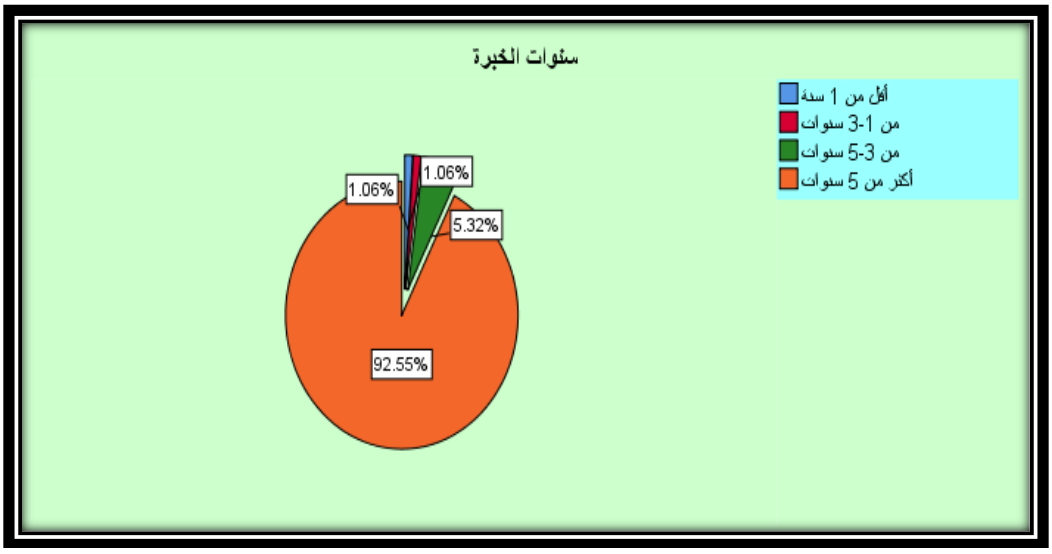

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS.v24).

ح- متغير المنصب الوظيفي:

الجدول رقم (7)

التوزيع التكراري النسبي لعينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي				
Cumulative	Valid	Percent	Frequency	
16.0	16.0	16.0	15	Administrative Staff
17.0	1.1	1.1	1	Area Office
53.2	36.2	36.2	34	Management
54.3	1.1	1.1	1	Management Support Staff
55.3	1.1	1.1	1	Operation
97.9	42.6	42.6	40	Program Staff
98.9	1.1	1.1	1	Supply & Logistics
100.0	1.1	1.1	1	Supply Chain Officer
	100.0	100.0	94	Total

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS.v24).

الشكل رقم (4)

رسم الدائرة البيانية للتوزيع التكراري النسبي لعينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي

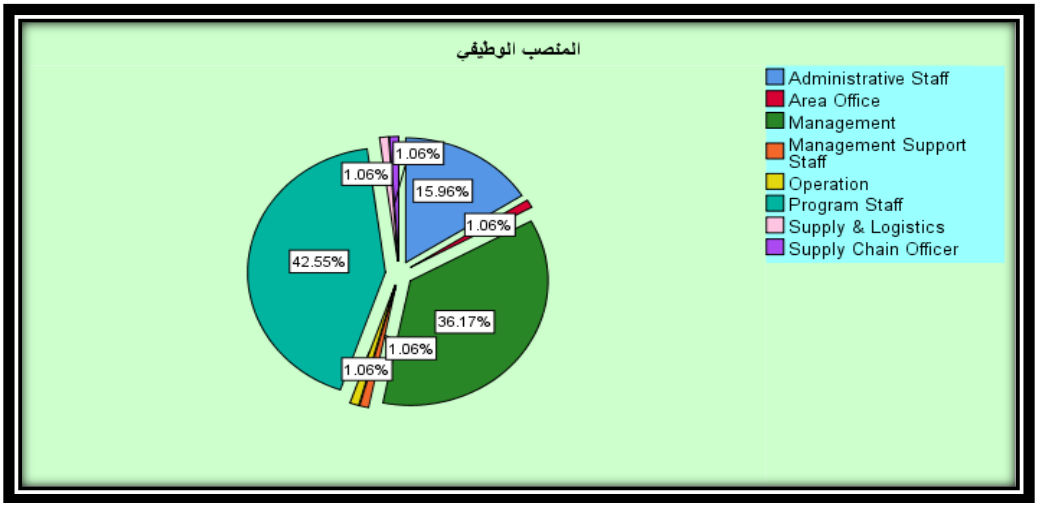

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS.v24).

الجدول رقم (8)

الإحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الرئيس الأول

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	القيم الاحتمالية	الوزن النسبي %	تقييم المستوى
أثرت التدابير القسرية الانفرادية بشكل كبير على قدرة المنظمات الإنسانية العاملة في سورية على	4.46	.785	17.997	.000	89.20%	مرتفع
أدت فرض التدابير القسرية الانفرادية إلى تقليل استعداد المتبرعين الدوليين للمساهمة بالأموال الى المنظمات الانسانية العاملة في سورية	4.32	.819	15.611	.000	86.40%	مرتفع
أثرت التدابير القسرية الانفرادية سلبًا على الحجم الإجمالي للأموال التي تلقتها المنظمات الإنسانية العاملة في سورية لتنفيذ	4.37	.816	16.300	.000	87.40%	مرتفع

أثرت التدابير القسرية الانفرادية سلبًا على كفاءة وفعالية جهود جمع التبرعات من قبل المنظمات الإنسانية في سورية	4.32	.870	14.697	.000	86.40%	مرتفع
أدت التدابير القسرية الانفرادية إلى انخفاض في الوعي العام والثقة في المنظمات الإنسانية العاملة في سورية بالنسبة لقدرتها على استغلال الأموال بشفافية وفعالية	4.03	.835	11.976	.000	80.60%	مرتفع
بسبب التدابير القسرية الانفرادية، تواجه المنظمات الإنسانية تأخيرًا كبيرًا في استلام الأموال واستخدامها لمشاريعها	4.36	.746	17.707	.000	87.20%	مرتفع
بسبب المتطلبات الإضافية للامتثال للعقوبات ، زادت التدابير القسرية الانفرادية تكاليف عمليات الدعم	4.36	.760	17.374	.000	87.20%	مرتفع
اضطرت المنظمات الانسانية العاملة في سورية إلى اللجوء إلى قنوات الدفع غير الرسمية بسبب القيود المصرفية المفروضة من التدابير القسرية الانفرادية، مما زاد من	3.68	1.070	6.171	.000	73.60%	مرتفع
أدت التدابير القسرية الانفرادية إلى تعقيد استيراد السلع والخدمات الأساسية اللازمة لعمليات المساعدة الإنسانية من قبل	4.43	.755	18.312	.000	88.60%	مرتفع
الكلي	4.25	.579	21.049	.000	85.00%	مرتفع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS.v24).

الجدول رقم (9)

إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الفرعي الأول

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig	الوزن النسبي	المستوى
أعاقت التدابير القسرية الانفرادية القدرة على تقديم خدمات الحماية بشكل فعال للفئات الضعيفة والهشة في سورية	3.99	.810	11.845	.000	79.80%	مرتفع
أدى فرض التدابير القسرية الانفرادية إلى محدودية الوصول إلى الموارد الأساسية اللازمة للوفاء بمسؤوليات الحماية	4.06	.787	13.104	.000	81.20%	مرتفع
تأثرت خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي سلبًا بالتدابير القسرية الانفرادية، مما أثر على الصحة النفسية للسكان المتضررين	3.97	.897	10.458	.000	79.40%	مرتفع
التدابير القسرية الانفرادية قللت من إمكانية الوصول إلى خدمات منع والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وفعاليتها، خصوصًا للنساء والفتيات	3.86	.863	9.685	.000	77.20%	مرتفع
أدى فرض التدابير القسرية الانفرادية إلى تعطيل القدرة على توفير خدمات حماية الطفل بشكل كافٍ، مما جعل الأطفال أكثر عرضة لأشكال متنوعة من الأذى	4.02	.842	11.758	.000	80.40%	مرتفع
أثرت التدابير القسرية الانفرادية بشكل كبير على القدرة على الوفاء بالالتزامات الإنسانية في سورية، خاصة في مجال الحماية والدعم للفئات الضعيفة	4.13	.833	13.131	.000	82.60%	مرتفع
الكلي	4.00	.745	13.067	.000	80.11%	مرتفع

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS-v.24).

الجدول رقم (10)

إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الفرعي الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig	الوزن النسبي	المستوى
التدابير القسرية الانفرادية أعاقت بشكل كبير القدرة على دعم جهود التعافي المبكر في سورية بفعالية	**4.48**	**.714**	**20.070**	**.000**	**89.60%**	**مرتفع**
أثرت التدابير القسرية الانفرادية سلبًا على توفر فرص سبل العيش للسكان المتضررين، مثل برامج خلق فرص العمل والتدريب المهني	**4.34**	**.784**	**16.585**	**.000**	**86.80%**	**مرتفع**
أدى فرض التدابير القسرية الانفرادية إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي للأسر في سورية، مما جعل من الصعب عليها تلبية احتياجاتها الأساسية	**4.53**	**.743**	**19.977**	**.000**	**90.60%**	**مرتفع**
عرقلت التدابير القسرية الانفرادية بشكل كبير توافر الموارد اللازمة لجهود دعم مشاريع التعافي المبكر في سورية	**4.50**	**.715**	**20.349**	**.000**	**90.00%**	**مرتفع**
ساهمت التدابير القسرية الانفرادية في صعوبات تأمين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه، للمجتمعات في سورية	**4.41**	**.754**	**18.203**	**.000**	**88.20%**	**مرتفع**
أثرت التدابير القسرية الانفرادية سلبًا على جهود تحفيز التنمية الاقتصادية وفرص العيش للسوريين	**4.35**	**.826**	**15.863**	**.000**	**87.00%**	**مرتفع**

قلصت التدابير القسرية الانفرادية بشكل كبير التمويل المتاح لمشاريع التعافي المبكر في سورية	4.38	.777	17.247	.000	87.60%	مرتفع
أعاق وجود التدابير القسرية الانفرادية تنفيذ مشاريع التعافي المبكر مما أدى إلى التأخير والقيود في تحقيق أهداف المشروع	4.37	.762	17.466	.000	87.40%	مرتفع
أجبرت التدابير القسرية الانفرادية منظمات المساعدة الإنسانية على إعادة توزيع الموارد بعيدًا عن مشاريع التنمية نحو جهود الإغاثة الطارئة بسبب القيود المالية	4.34	.770	16.883	.000	86.80%	مرتفع
كان لفرض التدابير القسرية الانفرادية تأثير سلبي على المجتمعات السورية من خلال تقييد إمكانيتها في الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية	4.43	.769	17.976	.000	88.60%	مرتفع
تشكل التدابير القسرية الانفرادية تهديدًا كبيرًا للتنمية على المدى الطويل لمشاريع التنمية في سورية، مما يجعل من الصعب تحقيق نتائج إيجابية دائمة للسكان المتأثرين	4.40	.780	17.446	.000	88.00%	مرتفع
أثرت التدابير القسرية الانفرادية على جهود تعزيز تمكين المجتمع والتماسك الاجتماعي في سورية	4.19	.871	13.263	.000	83.80%	مرتفع
كان للتدابير القسرية الأحادية الجانب تأثير سلبي كبير على آفاق التعافي المبكر وسبل العيش للسكان المتضررين في سورية	4.41	.768	17.867	.000	88.20%	مرتفع
الكلي	4.39	.655	20.645	.000	87.92%	مرتفع

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS-v.24).

الجدول رقم (11)

إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الفرعي الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig	الوزن النسبي	المستوى
تم عرقلة فعالية البرامج التعليمية في سورية بشكل كبير بسبب التدابير القسرية أحادية الجانب	**4.07**	**.820**	**12.710**	**.000**	**81.40%**	**مرتفع**
أدت التدابير القسرية أحادية الجانب إلى تقليل الوصول إلى خدمات التعليم للأطفال في سورية	**4.12**	**.828**	**13.084**	**.000**	**82.40%**	**مرتفع**
ساهمت التدابير القسرية أحادية الجانب في زيادة معدلات التسرب بين الأطفال في سورية	**4.13**	**.883**	**12.385**	**.000**	**82.60%**	**مرتفع**
الكلي	**4.10**	**.771**	**13.901**	**.000**	**82.13%**	**مرتفع**

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS-v.24).

الجدول رقم (12)

إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الفرعي الرابع

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig	الوزن النسبي	المستوى
أدت تنفيذ التدابير القسرية أحادية الجانب إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في سورية بشكل كبير	**4.35**	**.813**	**16.119**	**.000**	**87.00%**	**مرتفع**
أعاقت التدابير القسرية أحادية الجانب فعالية برامج الأمن الغذائي والزراعة في مواجهة تحديات الأمن الغذائي والزراعي	**4.28**	**.768**	**16.123**	**.000**	**85.60%**	**مرتفع**

أدت التدابير القســـرية أحادية الجانب إلى تفاقم فجوة التمويل لمبادرات الأمن الغذائي والزراعة، مما جعل من الصعب بشكل متزايد تقديم الدعم الكافي	**4.28**	**.739**	**16.745**	**.000**	**85.60%**	**مرتفع**
الكلي	**4.30**	**.721**	**17.480**	**.000**	**86.03%**	**مرتفع**

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS-v.24).

الجدول رقم (13)

إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الفرعي الخامس

العبارات	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**T المحسوبة**	**القيمة الاحتمالية sig**	**الوزن النسبي**	**المستوى**
أدت التدابير القســـرية أحادية الجانب إلى تعطيـل الأداء العـام للخـدمـات الصحية في سورية	**4.37**	**.829**	**16.043**	**.000**	**87.40%**	**مرتفع**
أثرت التدابير القســـرية أحادية الجانب بشـــكـل كبير على توفر الأدويـة والمســتلزمات الطبية الأســاســية في سورية	**4.52**	**.758**	**19.454**	**.000**	**90.40%**	**مرتفع**
أثرت التدابير القســـرية أحادية الجانب على قدرة القطاع الصحي في الاستجابة للتفشي الوبائي والطوارئ في سورية	**4.33**	**.795**	**16.218**	**.000**	**86.60%**	**مرتفع**
الكلي	**4.40**	**.723**	**18.862**	**.000**	**88.16%**	**مرتفع**

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS-v.24).

الجدول رقم (14)

إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الفرعي السادس

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig	الوزن النسبي	المستوى
عرقلة التدابير القسرية أحادية الجانب الوصول إلى خدمات التغذية الأساسية، مثل برامج التغذية العلاجية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والنساء الحوامل والمرضعات	**4.19**	**.793**	**14.559**	**.000**	**83.80%**	**مرتفع**
أثرت التدابير القسرية أحادية الجانب على توفر الغذاء المغذي والمستلزمات الأساسية اللازمة للتدخلات الغذائية في المناطق المتضررة	**4.15**	**.879**	**12.668**	**.000**	**83.00%**	**مرتفع**
عرضت التدابير القسرية أحادية الجانب استدامة وفعالية برامج التغذية على المدى الطويل للخطر، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، تخصيص الموارد، وتنفيذ البرامج	**4.16**	**.871**	**12.903**	**.000**	**83.20%**	**مرتفع**
الكلي	**4.16**	**.783**	**14.441**	**.000**	**83.33%**	**مرتفع**

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS-v.24).

الجدول رقم (15)

إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الفرعي السابع

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig	الوزن النسبي	المستوى
أدت التدابير القسرية أحادية الجانب إلى تعطيل تقديم المأوى الطارئ والمواد غير الغذائية للأشخاص النازحين فجأة في سورية	**4.06**	**.948**	**10.878**	**.000**	**81.20%**	**مرتفع**

أثرت التدابير القسرية أحادية الجانب بشكل كبير على صيانة وتحسين ظروف المأوى في المخيمات والمستوطنات غير الرسمية في سورية	4.05	.920	11.098	.000	81.00%	مرتفع
الكلي	4.05	.897	11.433	.000	81.17%	مرتفع

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS-v.24).

الجدول رقم (16)

إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الفرعي الثامن

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig	الوزن النسبي	المستوى
أثرت التدابير القسرية أحادية الجانب على توفر مياه الشرب الآمنة في سورية	4.18	.855	13.396	.000	83.60%	مرتفع
أثرت التدابير القسرية أحادية الجانب بشكل كبير على توفير وصيانة البنية التحتية للصرف الصحي في سورية	4.28	.822	15.061	.000	85.60%	مرتفع
أعاقت التدابير القسرية أحادية الجانب الاستجابة لتفشي الأمراض المرتبطة بالمياه في سورية	4.21	.774	15.187	.000	84.20%	مرتفع
الكلي	4.22	.754	15.716	.000	84.47%	مرتفع

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS-v.24).

الجدول رقم (17)

إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الرئيس الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig	الوزن النسبي	المستوى
جعلت التدابير القسرية الانفرادية من الصعب على اللاجئين السوريين العودة طوعًا إلى بلادهم	**4.10**	**.984**	**10.791**	**.000**	**82.00%**	**مرتفع**
عرقلت التدابير القسرية الانفرادية الجهود المبذولة لتوفير الدعم والموارد الكافية لإعادة دمج اللاجئين السوريين العائدين إلى مجتمعاتهم	**4.14**	**.875**	**12.613**	**.000**	**82.80%**	**مرتفع**
زادت وجود التدابير القسرية الانفرادية من المخاوف المتعلقة بالحماية لدى اللاجئين السوريين العائدين، بما في ذلك مخاطر عدم الحصول على الخدمات الأساسية	**4.16**	**.896**	**12.552**	**.000**	**83.20%**	**مرتفع**
زادت التدابير القسرية الانفرادية من التحديات الاجتماعية والاقتصادية في سورية، مما صعب من مهمة جذب اللاجئين وعودتهم طوعًا	**4.34**	**.797**	**16.302**	**.000**	**86.80%**	**مرتفع**
بسبب التدابير القسرية الانفرادية، زادت عودة اللاجئين السوريين بشكل غير طوعي، نتيجة لعوامل مثل نقص الوصول إلى الخدمات الأساسية، وفرص كسب العيش، ومخاوف الحماية	**4.03**	**.967**	**10.350**	**.000**	**80.60%**	**مرتفع**
الكلي	**4.15**	**.803**	**13.916**	**.000**	**83.00%**	**مرتفع**

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS-v.24).

الجدول رقم (18)

إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الرئيس الرابع

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig	الوزن النسبي	المستوى
أدت التدابير القسرية الانفرادية إلى تقليص كبير في القدرة المالية والاستدامة للمنظمات غير الحكومية المحلية في سورية، مما يحد من قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية والاستجابة بفعالية للاحتياجات الإنسانية	**4.31**	**.734**	**17.293**	**.000**	**86.20%**	**مرتفع**
فرضت التدابير القسرية الانفرادية تحديات تشغيلية على المنظمات غير الحكومية المحلية، بما في ذلك القيود على التمويل والوصول إلى الموارد والشراكات، مما يعيق قدرتها على تنفيذ المشاريع والوصول إلى المستفيدين	**4.30**	**.760**	**16.566**	**.000**	**86.00%**	**مرتفع**
أثرت التدابير القسرية الانفرادية على جهود التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المحلية ووكالات المانحين والشركاء الدوليين في سورية، مما أدى إلى استجابات غير	**4.12**	**.937**	**11.554**	**.000**	**82.40%**	**مرتفع**

متناسبة وتكرار في الجهود وثغرات في تقديم الخدمات						
أعاقت التدابير القسرية الانفرادية مبادرات بناء القدرات والتدريب للمنظمات غير الحكومية المحلية، مما يقيد فرصها لتطوير المهارات وتبادل المعرفة وتعزيز التنظيم	3.98	.961	9.870	.000	79.60%	مرتفع
تقوض التدابير القسرية الانفرادية استدامة ومرونة المنظمات اغير الحكومية المحلية في سورية، مما يزيد من ضعفها أمام الصدمات الخارجية وتقلبات التمويل والاضطرابات التشغيلية	4.30	.787	15.981	.000	86.00%	مرتفع
الكلي	4.20	.751	15.488	.000	84.00%	مرتفع

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS-v.24).

الجدول رقم (19)

إحصاء الوصفي واختبار ستودنت وحيد العينة للسؤال الرئيس الخامس

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	القيمة الاحتمالية sig	الوزن النسبي	المستوى
هل تعتقد ان أصحاب الشأن في المنظمات الانسانية في سورية على علم ومعرفة بوجود نظام استثناءات من التدابير القسرية أحادية الجانب خاص بالاستجابة الإنسانية	**3.34**	**1.001**	**3.299**	**.001**	**66.80%**	**متوسط**
الاستثناءات الإنسانية المقدمة ضمن إطارات التدابير القسرية الانفرادية تسهل بشكل فعّال تقديم المساعدات الإنسانية للفئات الهشة في سورية	**3.18**	**1.077**	**1.628**	**.107**	**63.60%**	**متوسط**
عملية الحصول على الاستثناءات الإنسانية ضمن التدابير القسرية الانفرادية معقدة ومرهقة بالنسبة للمنظمات الإنسانية التي تعمل في سورية، مما يؤدي إلى تأخير وتحديات في تقديم المساعدات	**3.98**	**.939**	**10.108**	**.000**	**79.60%**	**مرتفع**
النطاق الحالي للاستثناءات الإنسانية المقدمة ضمن إطارات التدابير القسرية الانفرادية كافٍ لتلبية الاحتياجات المتنوعة لعمليات المساعدة الإنسانية في سورية	**2.86**	**1.223**	**-1.096**	**.276**	**57.20%**	**متوسط**
للتدابير القسرية الأحادية الجانب أثر كبير على كفاءة وفعالية تقديم المساعدات في سورية، حتى مع وجود الاستثناءات الإنسانية	**4.10**	**.881**	**12.062**	**.000**	**82.00%**	**مرتفع**
هناك حاجة لتحسين التنسيق وتنفيذ الاستثناءات الإنسانية ضمن إطارات التدابير القسرية الانفرادية لتلبية بشكل أفضل الاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين في سورية	**4.23**	**.809**	**14.791**	**.000**	**84.60%**	**مرتفع**

أدى ضـرورة اللجوء للاسـتثناءات من التدابير القســرية الانفرادية إلى تأخير كبير في تقديم المســاعدات الإنســانية من قبل منظمات في سورية	4.07	.806	12.918	.000	81.40%	مرتفع
الكلي	3.68	.605	10.902	.000	73.6%	مرتفع

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS-v.24).

الجدول رقم (20)

الإحصائيات الوصفية لترتيب قطاعات المحور الثاني

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	المستوى
أثر التدابير القســرية الانفرادية على الاســتجابة الإنسانية في سورية في قطاع الحماية	4.00	.745	80.00%	8	مرتفع
أثر التدابير القســرية الانفرادية على الاســتجابة الإنســانية في ســورية في قطاع التعافي المبكر وسبل العيش	4.39	.655	87.80%	2	مرتفع
أثر التدابير القســرية الانفرادية على الاســتجابة الإنسانية في سورية في قطاع التعليم	4.10	.771	82.00%	6	مرتفع
أثر التدابير القســرية الانفرادية على الاســتجابة الإنســانية في ســورية في قطاع الأمن الغذائي والزراعة	4.30	.721	86.00%	3	مرتفع
أثر التدابير القســرية الانفرادية على الاســتجابة الإنسانية في سورية في قطاع الصحة	4.40	.723	88.00%	1	مرتفع
أثر اللتدابير القســرية الأحادية الجانب على الاستجابة الإنسانية في سورية في قطاع التغذية	4.16	.783	83.20%	5	مرتفع

أثر التدابير القســـرية الانفرادية على الاســـتجابة الإنسـانية في سورية في قطاع المأوى والمواد غير الغذائية (NFIs)	4.05	.897	81.00%	7	مرتفع
للتدابير القسـرية الأحادية الجانب على الاسـتجابة الإنســـانية في ســـورية في قطاع المياه والنظافة والصرف الصحي(WASH)	4.22	.754	84.40%	4	مرتفع

الجدول رقم (21)

الإحصائيات الوصفية لترتيب محاور الدراسة

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	المستوى
أثر التدابير القسرية احادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية	4.25	.579	85.00%	1	مرتفع
أثر التدابير القســرية الانفرادية على الاســتجابة الإنسانية في سورية حسب القطاع	4.24	.633	84.80%	2	مرتفع
أثر التـدابير القســـريـة الانفراديـة على عودة اللاجئين السوريين إلى سورية	4.15	.803	83.00%	4	مرتفع
أثر التـدابير القســـريـة الانفراديـة على أداء المنظمات غير الحكومية في سورية	4.20	.751	84.00%	3	مرتفع
العلاقـة بين التـدابير القســـريـة الانفراديـة والاستثناءات الإنسانية في سورية	3.68	.605	73.60%	5	مرتفع

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS-v.24).

الشكل رقم (5)

رسم الأعمدة البيانية لترتيب قطاعات المحور الثاني للدراسة

الشكل رقم (6)

رسم الأعمدة البيانية لترتيب محاور الدراسة

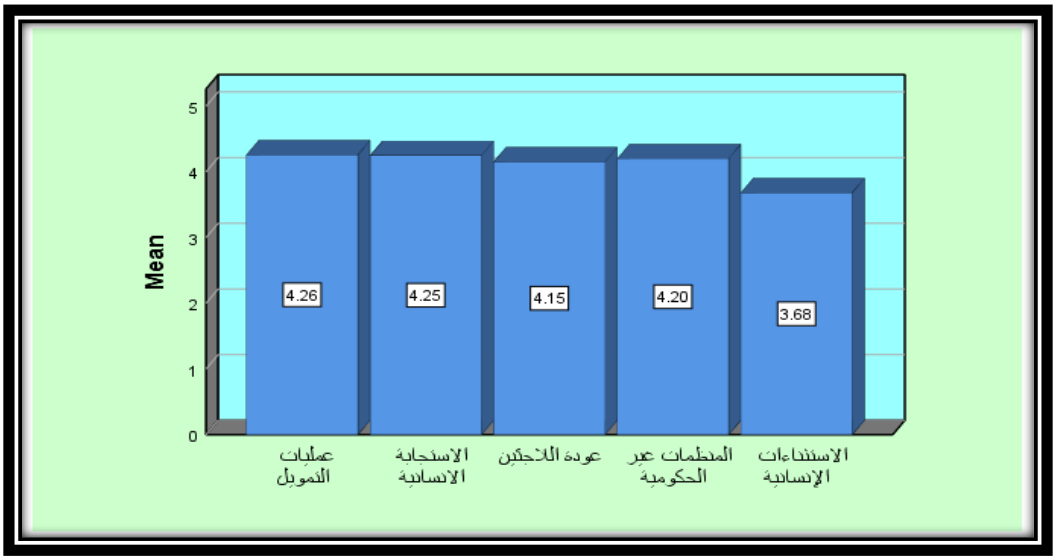

الجدول رقم (22)

اختبار الفروق في تقييم الأثر السلبي للتدابير القسرية أحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية حسب المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة البحث

تقييم الأثر السلبي للتدابير القسرية أحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية	المتغيرات الديمغرافية	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة عند مستوى الدلالة 0.05
	الجنس	T= −1.281	0.203	لا يوجد فرق جوهري بين الذكور والإناث
	العمر	F= 0.542	0.744	لا يوجد فرق جوهري بين الفئات العمرية للعاملين
	عدد سنوات الخبرة	F= 0.494	0.687	لا يوجد فرق جوهري بين فئات عدد سنوات الخبرة

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS).

الشكل رقم (7)

رسم الأعمدة البيانية لتقييم الأثر السلبي للتدابير القسرية أحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية حسب الجنس

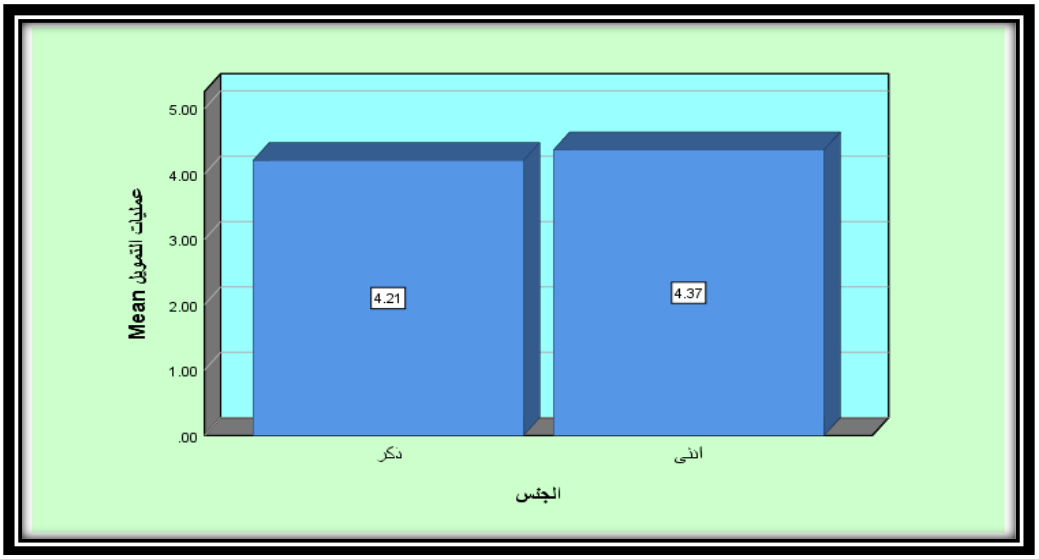

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS).

الشكل رقم (8)

رسم الأعمدة البيانية لتقييم الأثر السلبي للتدابير القسرية أحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية حسب العمر

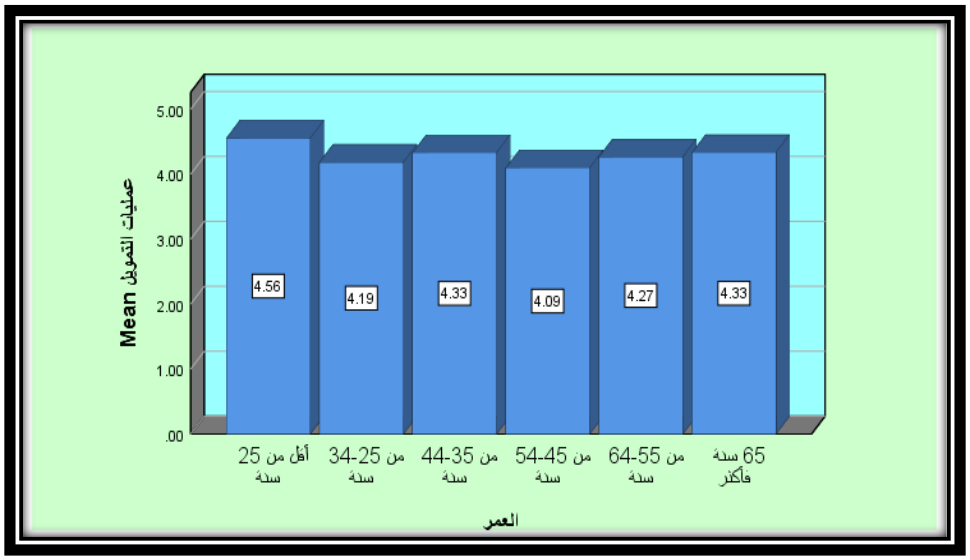

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS).

الشكل رقم (9)

رسم الأعمدة البيانية لتقييم الأثر السلبي للتدابير القسرية أحادية الجانب على عمليات التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في سورية حسب المنصب الوظيفي

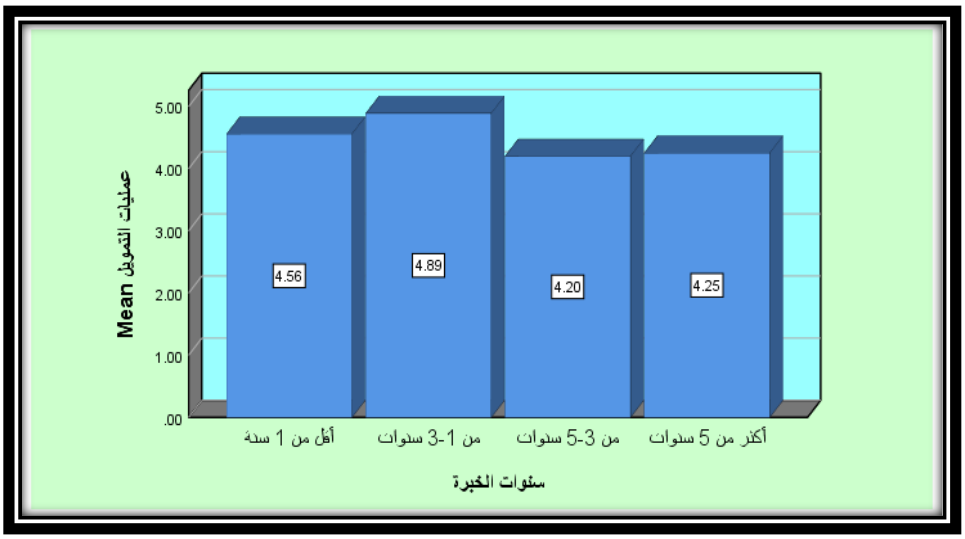

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تحليل البيانات وفق برنامج (SPSS).